محضر الجلسة رقم 294

التاريخ: الثلاثاء 14 محرم 1448هـ (30 يونيو 2026م).
الرئاسة: السيد سيدي محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وإحدى وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع: "**الأمن الغذائي**".

السيد سيدي محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارين المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسات العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوع **"الأمن الغذائي"**.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة المحترم، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة، والسيدات والسادة المستشارون المحترمون، أن نتقاسم جميعا لحظة وطنية استثنائية وحدت مشاعر الصداقة وعن مغرب يثق في قدراته ويتقدم بثبات، مؤكدا للعالم أن أبناءه يصنعون الإنجاز ويحولونه إلى مصدر فخر جماعي ويمنحون الفرح لشعب يعتز بكل من يضيف لبنة إلى مكانة المملكة بين الأمم.

إن ما حققه منتخبنا الوطني لكرة القدم، دليل حي على قوة المغرب الصاعد، تحت القيادة السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي عمق هذه اللحظة نستحضر بكل وفاء وإجلال العناية الملكية السامية بالرياضة الوطنية، باعتبارها جزءا من مشروع وطني أوسع لبناء الإنسان وتأهيل المواهب وترسيخ الثقة في الشباب المغربي.

ولأن هذه اللحظة الوطنية، هي فرحة وطن ومؤسسات وشعب، فإنني أدعوكم جميعا إلى الوقوف تحية للوطن في أبنائه وتشجيعا لمنتخبنا الوطني وتقديرا لكل من أسهم في هذا الإنجاز الذي أسعد المغاربة، من لاعبين ومدربين وأطر تقنية وإدارية وطبية.

كما أتوجه بالتنويه والتقدير إلى الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم ولرئيسها السيد فوزي لقجع، على ما بذلته وتبذله من عمل مؤسسي جاد، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية من أجل ترسيخ هذا المسار وتعزيز إشعاع المغرب قاريا ودوليا.

(تصفيقات داخل القاعة).

الآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 19.25 يتعلق بحماية الحيوانات الضالة والوقاية من أخطارها.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة خلال الفترة الممتدة من 23 يونيو 2026 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 51 سؤالا شفهيا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 22 سؤلا كتابيا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 14 جوابا كتابيا.

ونحيط المجلس، بأننا سنكون مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مجموعة من الاتفاقيات الدولية؛

وعلى مشروع قانون رقم 34.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات وعمليات التهيئة الكبرى ذات النفع العام.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

نشرع الآن في مناقشة محور هذه الجلسة وموضوعه "**الأمن الغذائي**".

وأعطي مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها السيد رئيس الحكومة في وقت سابق وعددها 11 سؤالا.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمان الرحيم.

أغتنم هذه الفرصة كذلك لتهنئة صاحب الجلالة، بالفوز الكبير وبتأهل الفريق الوطني إلى ثمن نهائي ديال كأس العالم المقام حاليا.

وهي مناسبة لتهنئة عموم المواطنين بهذا الإنجاز والتعبير عن الدعم المستمر لكل لاعبي الفريق الوطني والمسؤولين والطاقم التقني وكل الفاعلين، وشكرهم على هذا الإنجاز التاريخي الذي يؤكد المكانة التي تواصل احتلالها النخبة الوطنية في كرة القدم العالمية.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كيشرفني الحضور إلى مجلسكم الموقر، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، لتقديم جواب الحكومة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين في موضوع المقاربة الحكومية المندمجة لتحقيق السيادة الغذائية.

ونظرا لأهمية الموضوع اللي كناقشوه اليوم والذي يحظى بمكانة بالغة وذات طابع سيادي ببلادنا، اسمحوا لي أن أجدد التأكيد على الانخراط التام للحكومة وانفتاحها الدائم على كل المبادرات البرلمانية، الرقابية والتشريعية، المرتبطة بهذا الشأن، وذلك بما يضمن توجيها أمثل لكل البرامج العمومية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في كافة أبعاده.

وبهذه المناسبة، فإن الحكومة تثمن عاليا دور البرلمان كشريك أساسي في مواكبة السياسات العمومية، وإذ نتطلع إلى تعاطيكم الإيجابي، وإلى قوتكم الاقتراحية لكسب هذا الطموح الوطني، فإننا ندرك أن مواجهة التحديات المعقدة والمترابطة التي يطرحها هذا المجال الحيوي، لن تنجح إلا وفق منهجية مشتركة ومسؤولة تتوحد حولها كافة الجهود وتوضع المسؤوليات في إطارها الصحيح.

حضرات السيدات والسادة،

جعلت المملكة المغربية من رهان الأمن الغذائي وتأمين مقومات الاكتفاء الذاتي واستدامته جزء لا يتجزأ من سيادتنا الوطنية الشاملة، ومحددا استراتيجيا لا غنى عنه لتحصين السلم الاجتماعي، وهو توجه فرضته بقوة تحديات الإجهاد المائي البنيوي والتغير المناخي وتقلب الأسواق العالمية.

ومن هذا المنطلق، فإن بناء اقتصاد غذائي مستدام قائم على منظومة فلاحية عصرية ينبع من وعي بلادنا العميق والتاريخي بضرورة إدراج محور الاستدامة الغذائية ضمن سياستنا القطاعية، وهو الشيء الذي مكننا من إعادة صياغة منظومتنا الغذائية وتجاوز مختلف المقاربات التقليدية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المملكة شرعت في تبني نمط متقدم للتخطيط الاستباقي في مجال التنمية الفلاحية، مدعومة في ذلك بمخطط المغرب الأخضر الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2008.

وهو مخطط ملكي طموح مكن من الارتقاء بحكامة القطاع وتطوير إنتاجيته، عبر إعطاء دفعة قوية للأنشطة الفلاحية وإحداث انتقالات سوسيو-اقتصادية وملموسة داخل المجال القروي، لا سيما تلك المتعلقة بمضاعفة الناتج الداخلي الفلاحي ليبلغ متوسط نموه السنوي 4.7% ما بين الفترة، يعني كمتوسط، خلال الفترة 2008 و2020، من خلال تعبئة استثمارات ضخمة قاربت قيمتها الإجمالية 132 مليار ديال الدرهم، وجهت أساسا للنهوض بجودة البنيات التحتية والإنتاجية وتنمية السلاسل الفلاحية وتوطيد مشاريع الفلاحة التضامنية.

غير أن "مخطط المغرب الأخضر" لم يبق حبيس جوانبه الاستثمارية فقط، بل جعل من العنصر البشري وتنمية العالم القروي أهم توجيهاته الاستراتيجية، فقد تم خلق أزيد من 50 مليون يوم عمل إضافي بنسبة تشغيل بلغت تقريبا 75% في الوسط القروي.

فضلا عن تحسين دخل الأسر القروية وإدماج صغار المنتجين، من خلال إطلاق 989 مشروعا تضامنيا لفائدة 730.000 مستفيدا.

وهي مداخل أساسية شكلت صمام أمان للمستهلك المغربي وسدا منيعا لحماية السوق الوطني من كل التوترات المتلاحقة التي عاشتها غالبية الاقتصاديات الدولية، الأمر الذي رفع مناعة الفلاحة المغربية ومكنها من تجاوز اختبار الجائحة ديال الكوفيد بكفاءة عالية.

وقد كسبنا فعلا بفضل هاذ المخطط رهان مرحلة عالمية حرجة، بفضل سياسة إنتاجية ناجحة غطت حاجياتنا الاستهلاكية الأساسية بدرجات متقدمة، حيث تراوحت نسبة التغطية لمدة سنوات، اللي كانت فيها الشتاء وكانت فيها سنوات اللي هي مزيانة، تغطية من اللحوم الحمراء والدواجن والخضر والفواكه والحليب، ما بين 98% و100%.

إنها فعالية ميدانية ملموسة كرست مكانة المغرب كقوة فلاحية صاعدة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

حضرات السيدات والسادة،

إن التذكير بهذا التقييم الإيجابي لمخطط المغرب الأخضر لم تكن الغاية منه مجرد استعراض لمؤشراته التقنية، بل بهدف رصد حجم التحولات الهيكلية اللي شهدها القطاع، بفضل أسسه الهيكلية، تم نقل القطاع الفلاحي من نشاط تقليدي معيشي إلى قاطرة استراتيجية للتنمية الشاملة، واستكمالا لهذه الدينامية الواعدة التي تحققت بفضل الخيارات التي أرساها مخطط المغرب الأخضر.

انخرطت بلادنا في مرحلة جديدة، ضمن مسارات تحول منظومتنا الفلاحية، من خلال إطلاق استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030"، التي ترتكز بدورها على قيادة تحول هيكلي وجذري لفلاحة مندمجة وتدشين عهد جديد من الإنتاجية المستدامة، دون إغفال أبعادها المجالية الكبرى، اللي

كترمي لتنمية الرأسمال البشري وإعادة الاعتبار للعالم القروي، كقاعدة صلبة للأمن الغذائي، وذلك من خلال إنصاف الفلاح الصغير والمتوسط ودعم الأسر القروية وضمان استقرارها وكرامتها.

وهي مداخل مهمة ذات أولوية تلتقي مع الرؤية الملكية السامية للنهوض بأوضاع العالم القروي ببلادنا والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، حيث سبق لجلالة الملك أن دعا بمناسبة افتتاح السنة التشريعية لسنة 2018 إلى **"انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عمل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن"**. (انتهى المنطوق الملكي السامي لصاحب الجلالة).

وفي هاذ السياق، عملت الحكومة على تحسين ظروف العيش والاستقرار في العالم القروي وتحفيز التشغيل والنشاط المقاولاتي لدى الشباب.

وتم تفعيل آليات الإدماج الاجتماعي الموجهة لفائدة الفلاحين، إذ تمكنت الحكومة من تعميم خدمات التغطية الصحية الإجبارية، والدعم الاجتماعي المباشر على ما يناهز 1.4 مليون فلاح.

مع تحسين ظروف العمل الفلاحي عبر الرفع من الحد الأدنى للأجور، (SMAG[1] Agricole) بنسبة 25% في إطار جولات الحوار الاجتماعي.

وتمكين أكثر من 17.000 شاب من الولوج إلى التمويلات والتحفيزات العمومية لإنجاز مشاريعهم الفلاحية وشبه الفلاحية، مع إحداث 30 مركزا جهويا للتكوين في المجال الفلاحي، دون إغفال الجهود المبذولة لتعبئة مليون هكتار من أراضي الجموع لفائدة 200.000 مستفيد من المستثمرين وذوي الحقوق والشباب بتنسيق مع القطاعات المعنية.

وإطلاق مشاريع الفلاحة التضامنية على مساحة كتراوح بين 350.000 و400.000 هكتار في أفق 2030 بالمناطق الهشة، لصالح الفلاحين الصغار والشباب والنساء.

ورغم الصعوبة ديال الظرفية اللي امتدت لأزيد من 7 سنين ديال الجفاف، فقد عرفت الأنشطة الفلاحية نموا مهما، بلغ 4.6% عند متم سنة 2025، ويرتقب أن يرتفع إلى 15%، واحنا شفنا اليوم بأنه يعني (communiqué) ديال (HCP[2]) اللي كيتكلم على 18% في (trimestre) الأول ديال النمو ديال (la valeur ajoutée).

مستفيدا من الأداء الجيد والتطور الملموس اللي عرفاتو سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني خلال الولاية الحالية، حيث عملت الحكومة على توقيع 19 عقد برنامج مع مهنيي القطاع بميزانية إجمالية كتناهز 110 مليار درهم، ما منح دفعة قوية لتحديد سلاسل الإنتاج وتعزيز مكتسباتها.

فضلا عن إحداث دينامية مهمة في مجال إعداد الهيدروفلاحي، على مساحة إجمالية كتبلغ 72 ألف هكتار، وتوسيع مساحات الري بالتنقيط اللي وصلوا تقريبا لـ 950.000 هكتار، يعني من نهار اللي بدا هاذ البرامج بجوج.

وهي تحولات نوعية ساهمت في تثمين حوالي 541 مليون متر مكعب من مياه السقي، وتحسين خدمة الري لما يناهز 18.000 ضيعة فلاحية، ويرتقب بلوغ إن شاء الله 930.000 هكتار مجهزة بالسقي الموضعي بحلول نهاية 2026، أي ما يعادل 58% من المساحة المسقية.

كما تتم مواصلة تنزيل برنامج إعادة تأهيل دوائر الري الصغير والمتوسط اللي غادي يغطي تقريبا أكثر من 200 ألف هكتار، وهي برامج بنيوية كانت لها انعكاسات إيجابية في تحسين دخل أكثر من 14 ألف فلاح.

أما على مستوى البنيات التحتية للقطاع الفلاحي، فإن الحكومة تقود برامج طموحة لعصرنة وتثمين المنتوجات، وشهدت هاذ الولاية الحكومية اهتماما غير مسبوق بتحديث مسالك التوزيع والتسويق.

إذ تم الانتهاء من أشغال سوق الجملة بتطوان، وإنجاز 8 ديال الأسواق جديدة للماشية في مدن العيون وبوجدور وسيدي بنور وأزرو وميسور والداخلة، وفضلا عن 17 سوق آخر في طور الإنجاز، و10 ديال الأسواق في طور التوقيع اتفاقيات شراكة إلى غاية فبراير 2026، تم اعتماد 19 مجزرة وترخيص 17.323 مؤسسة غذائية من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

كما تم تشغيل 5 ديال الأقطاب فلاحية، صناعية، بكل من مكناس، بركان، تادلة، سوس، اللوكوس، التي تضم حاليا ما مجموعه 426 وحدة صناعية، ويرتقب إطلاق أشغال القطبين الفلاحيين لكل من الحوز والغرب.

أما على مستوى قطاع الصيد البحري، فإن الاستراتيجية اللي قادتها الحكومة، مكنت من تعزيز صمود القطاع في وجه الركود الجيو سياسي على الصعيد العالمي، ممكنا بذلك من رفع قيمته المضافة وحجم تعاملاته الداخلية والخارجية، مرتكزا على تطوير البنيات التحتية لتسويق المنتجات البحرية وتعزيز جودة العرض الموجه للمستهلك المغربي.

وفي هذا الصدد، تمكنت الحكومة من تخفيض تكاليف الإنتاج المتعلقة بتربية الأحياء المائية، عبر تخفيض الإجراءات الضريبية على أعلاف الأسماك.

إضافة لتقريب الأسماك المجمدة من فئات واسعة من المواطنين، عبر توفير منتجات متنوعة بجودة مناسبة وأسعار تنافسية من خلال مبادرات نوعية على غرار مبادرة "الحوت بثمن معقول" التي نشتغل على استدامتها طيلة السنة عوض شهر رمضان فقط.

كلها إجراءات كتعكس الحصيلة الإيجابية للقطاع، حيث حقق 15 مليار ديال الدرهم كرقم معاملات داخلي بكمية مفرغات داخلية كتقدر بـ 1.2 مليون طن، مع تسجيل رقم مهم على مستوى مناصب الشغل اللي كتبلغ اليوم 270.000 منصب شغل واستقطاب نحو 5 المليار ديال الدرهم من الاستثمارات الخاصة.

[1] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti.

[2] **H**aut-**C**ommissariat au **P**lan.

وهي دينامية كتعزز من جاذبية القطاع، كتمكن من اللعب ديال الأدوار الطلائعية على مستوى توسيع العرض السمكي وتحسين الولوج إلى المنتجات البحرية، كما تدعم الحكومة هذا النجاح بإجراءات هيكلية أخرى كتستهدف إعادة تنظيم سلاسل التسويق والحد من المضاربات والتصدي لأثار التضخم.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أدركنا منذ بداية الولاية الحالية على أن الحفاظ على جودة وكفاءة النظم ديالنا الغذائية كتطلب رسم مستقبل واضح لسياسة التنمية الفلاحية، وحتى لا نبقى تحت رحمة التقلبات، اختارت الحكومة بجرأة سياسية طريق الاستثمار الفوري في هاذ التكامل، هي مقاربة حكومة شجاعة جعلت من الربط البنيوي بين القطاعات نواتها صلبة وحرصت على ضمان التقائية السياسات العمومية.

فلا وجود اليوم لسيادة غذائية حقيقية، دون سيادة مائية وطاقية داعمة لها.

ولا يمكن حسم معركة الأمن الغذائي دون تحصين الفلاح ودعم استقرار العالم القروي.

حيث لم نكتف بالتدبير القطاعي المعزول، بل ارتكزت مقاربتنا على هندسة منسجمة وقرارات سيادية حاسمة شكلتها الدينامية الحكومية، إعادة النظر في السياسات ديال الماء من خلال تحيين البرنامج الوطني للتزود بمياه الشرب والسقي 2020-2027، ورفع غلافه الإجمالي من 115 إلى 143 مليار ديال الدرهم، الشيء الذي ساهم في تسريع مجموعة من الأوراش الاستعجالية وتحقيق قفزة نوعية في التدبير المبتكر لمواردنا المائية.

حيث تم تعزيز المصادر غير الاعتيادية ديال الماء من خلال مضاعفة القدرة الإنتاجية لتحلية المياه 9 مرات لتبلغ فآخر 2025، 415 ميلون ديال المتر مكعب بعدما كانت كتوصل فقط في 2021 إلى 46 مليون متر مكعب، مع الشروع في إنجاز مجموعة من محطات التحلية الجديدة بطاقة إنتاجية تناهز 1.7 مليار متر مكعب في أفق 2030، وغادي نغطيو الحاجيات منها ديال ماء الشروب والسقي ديال 147.000 هكتار.

فضلا عن ذلك، نجحت الحكومة في إحداث مشروعين للربط بين الأحواض المائية لتغطية العجز الهيكلي اللي كتعرفو بعض المناطق، وقد مكن هذا الورش التي تم تنزيله ضمن آجال زمنية قياسية ما كتعداش 10 أشهر في تحويل أكثر من 400 ميلون متر مكعب اللي مشروع كيمس تقريبا 11 مليون ديال النسمة، دون إغفال الجهود المبذولة في إنهاء أشغال 7 ديال السدود كبرى بسعة تخزينية تقارب مليار و700 مليون متر مكعب، مع مواصلة بناء 12 سدا كبيرا آخر بهدف بلوغ سعة تخزينية إجمالية تناهز 27 مليار متر مكعب.

كما عملنا على مواكبة هذا التحول، بتدابير مندمجة لا تقل أهمية، لا سيما من خلال إعادة استعمال المياه العادمة اللي بلغ حجمها حوالي 52 مليون متر مكعب.

إضافة إلى برنامج الاقتصاد في الماء اللي تكلمت عليه، ولا يسعنا اليوم إلا أن نفتخر بما تحققه، فهذه الحكومة لم تعد تواجه الإجهاد المائي بالحلول التقليدية نفسها، بل انتقلنا إلى الاعتماد على جيل جديد من الحلول العملية ذات البعد المستدام ستضمن حيوية أنشطتنا الاقتصادية والفلاحية وتؤمن حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية.

من جانب آخر، جعلت الحكومة من كسب معادلة السيادة الطاقية رافعة أساسية لبناء المنظومة، بما يعزز من مكانة المغرب كفاعل موثوق على المستوى الدولي كشريك محوري في سلاسل القيم العالمية، حيث أن التحول الطاقي اللي كتقودو الحكومة تحت القيادة السامية ديال صاحب الجلالة الله ينصرو يشكل عامل جذب رئيسي للاستثمار والاقتصاد الوطني ورافعة حقيقية للتنمية.

تمكننا من خلال هذه الولاية من إطلاق مشاريع من المستوى المتقدم ونجحنا في ترسيخ ريادة المملكة في مجالات الطاقة المتجددة والنظيفة، حيث أنه تم تقوية القدرة الوطنية على تلبية الطلب المتزايد في هاذ الشي ديال الطاقات المتجددة في أفق بلوغ 52% من المزيج الطاقي في 2030، والآن القدرة المنشأة هي 46% بعد ما كانت في 2021، 37%.

فضلا عن إطلاق عرض المغرب ديال الهيدروجين الأخضر الذي يأتي كحلقة إستراتيجية ضمن مسار سيادتنا الوطنية، بالنظر لما يتيحه هذا الورش من إمكانيات مستقبلية واعدة.

ولأن النقل هو شريان الاقتصاد ومحرك أسعار المواد الغذائية، فقد أقرت الحكومة دعما استثنائيا مباشرا لفائدة مهنيي النقل، بلغت هذه الحصيلة الإجمالية تقريبا 8 مليار و600 مليون ديال الدرهم ما بين 2022 وسنة 2024، وهي خطوة استباقية حاسمة منعت تأثير أسعار المحروقات الدولية على نقل البضائع والمنتوجات الفلاحية، وبالتالي الحد من انعكاساتها السلبية.

حضرات السيدات والسادة،

لا شك أن نجاعة القرار السياسي ووضوح الرؤية ديال الحكومة لا تقاس في زمن الرخاء، بل تبرز في مواجهة الأزمات، كما لا يخفى على الجميع فقد تزامنت الولاية الحالية مع سياق مضطرب، تداخلت فيه عوامل مناخية وتقلبات السوق الدولي، مما أفرز ظرفية معقدة وذات مخاطر مركبة، جفاف غير مسبوق، تضخم مستورد، التهاب في أسعار الطاقة.

إلا أنه بفضل التوجيهات الملكية المتبصرة كانت الاستجابة الحكومية شجاعة وفورية ومسؤولة، وأثبتنا للعالم أننا نملك رؤية واقعية لملفات حاسمة، حيث لم نكتف بإدارة توترات متتالية فقط، إنما جعلنا منها فرصا لكسب السلم والاستقرار الاجتماعيين.

ففي عمق سنوات الجفاف التي اجتازتها بلادنا، لم تترك الدولة الفلاح المغربي يدبر ظروفه وحيدا، حيث رصدت الحكومة ميزانيات استثنائية

وبرامج استعجالية للحد من آثار الجفاف، مساهمة بذلك في التخفيف من أعباء الفلاحين والمنتجين ودعم سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي بميزانية إجمالية كتقدر بـ 20 مليار ديال الدرهم.

ولقد استهدفت هذه المقاربة جوانب أساسية كنهم دعم الكسابة، مربي الماشية، شملت تدخلات حوالي 27 مليون قنطار من الشعير المدعم وتقريبا 8 مليون ونصف ديال القنطار ديال الأعلاف المركبة لفائدة مربي الأبقار والأغنام.

وإضافة إلى تقديم دعم مالي مهم لعدد من سلاسل الخضروات الأساسية والبذور والأسمدة خلال المواسم الفلاحية 2023-2025، إيلا عقلتو هاذو هما السنوات اللي كانو صعاب، 2023-2024-2025 ما كانت الشتاء وكانو (les barrages) وصلو لأقل مستوى ديال 25%، هاذ الشي إيلا حسبت (barrage) ديال المجعرة، أما إلى حيدتيه راه كاين البراجات اللي وصلوا حتى 6%، اللي وصلوا 7%.

إذن ما كانتش شي إمكانية أخرى إيلا تعطى الدعم للفلاحة باش يكون واحد التوازن، لأنه الماء ما كاينش وباش يبقاو الأثمنة، في العالم كانت طالعة، باش يكون يعني هذا واحد التوازن، وتعطاو فهاذ الدعم المالي المهم لسلاسل الخضروات، البذور، الأسمدة، خلال السنوات الفلاحية ديال 2023 حتى لآخر 2024، لا سيما سلسلة الطماطم والبطاطس والبصل، مع توفير 650.000 طن من الأسمدة الفوسفاطية حتى هي عاونا بها الفلاحة (à l'époque) و3 مليون قنطار من الأسمدة الأزوتية المدعمة لفائدة أكثر من 160.000 فلاح.

دون إغفال الجهود المتخذة لتعزيز القدرة المالية للقرض الفلاحي لدعم الفلاحين وتحسين الولوج إلى التمويل.

في نفس الإطار، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، شرعت الحكومة في التنزيل المحكم لبرنامج إعادة تشكيل القطيع الوطني بميزانية قدرها 12 مليار ديال الدرهم، من خلال توجيه دعم مالي مباشر لفائدة المربيين، حيث خلصت العملية ديال إحصاء القطيع الوطني إلى إعداد قاعدة دقيقة للبيانات بتسجيل مليون و200 ألف كساب من مختلف مربي الماشية.

كما حرصت العملية على توجيه الدعم الأكبر لفائدة الفلاحين والكسابة الصغار وتخفيف المديونية ديال المربين، وضع تدابير للحفاظ على إناث الأغنام والماعز المخصصة للتوالد، وكل ذلك من أجل تخفيف كلفة الإنتاج وتحسين دخل الأسرة الفلاحية.

إضافة إلى ذلك، جرى تفعيل حزمة من التدابير الاستثنائية، شملت تعليق الرسوم الجمركية والضريبية على القيمة المضافة، على الماشية الموجهة للذبح والتسمين في سنة 2022، وقد استهدفت هذه الإجراءات سقفا إجماليا يقدر بمليون رأس من الأبقار و40.000 طن من اللحوم، إلى جانب تقديم دعم لاستيراد الحليب المجفف، مع تعليق أو خفض الرسوم الجمركية والضريبية على القيمة المضافة على عدد من المواد الأساسية مثل القمح بنوعيه والبقوليات وزيت الزيتون والأرز.

وقد أثمرت هاذ التدخلات الاستباقية في ضبط بنية الأسعار والتحكم في تكاليف الإنتاج، مع الحفاظ على تمويل منتظم للسوق.

ولأننا كنا على دراية تامة بأن مواجهة تقلبات الأسواق الدولية والتقلبات ديال المناخ ليس مجرد اختيار، بل واجب تحتم علينا تنزيله بفعالية.

فقد جعلنا من مخصصات الصندوق ديال المقاصة، يعني هاذ الشي ديال (pouvoir d'achat) 135 مليار ديال الدرهم، خلال الفترة ما بين 2021 و2025، من أجل تغطية وتحمل كل الزيادات التي عرفتها المنتوجات الاستهلاكية الأساسية، لا سيما عبر دعم استقرار أسعار غاز البوتان والدقيق والسكر والكهرباء كذلك.

فضلا عن جوانب أخرى لا تقل أهمية، خاصة تلك المرتبطة بتوسيع الدعم الاجتماعي اللي تيشمل 3.9 ملايين أسرة، تيضم 12 مليون شخص بغلاف مالي، خصصت له فهاذ الفترة إلى غاية يناير 52 مليار ديال الدرهم، وهي مداخيل أساسية، كان لها دور مباشر في الحفاظ على دينامية استهلاك الأسر وضبط معدلات التضخم الغذائي، الذي سجل تراجعا واضحا من 15.5% في دجنبر 2022 إلى ناقص 1.5% في دجنبر 2025، بعدما بلغت ذروتها في فبراير 2023 مسجلا 20%.

إن هاذ الأرقام كتمثل تجسيدا واضحا لجدية الحكومة في التعاطي مع ملف القدرة الشرائية، كما أنها تعبير صريح على الحضور القوي لمؤسسات الدولة التي لم تكن يوما غائبة في هذا المجال.

إن مقاربة ملف الأمن الغذائي تضعنا أولا وقبل كل شيء أمام مسؤولية وطنية كتقتضي منا الوقوف أولا وقفة إجلال وإكبار، اعتزازا بالأدوار الطلائعية ديال الفلاح المغربي والمهني ديال القطاع، ذلك أن الاستثمار في الفلاح الصغير والمتوسط هو استثمار سيادي مباشر في تثبيت أركان أمننا الغذائي، حيث أن هاذ الفئة هي خط الدفاع الأول لضمان القوت ديال المغاربة، وبفضل التضحيات ديالهم ظلت الأسواق ديالنا محصنة ومؤمنة ضد كل المخاطر وفي وقت واجه فيه العالم أزمات في سلاسل الإمداد وتغيرات مناخية حادة.

هذا الرأس المال الحيوي اللي كنتزخر به بلادنا لا يمثل فقط ركيزة الاقتصاد ديالنا الوطني، بل هو جوهر هويتنا المغربية وضمان مستقبلنا الغذائي.

لذلك، فإننا نسجل رفضنا القاطع وبكل مسؤولية وطنية استغلال التحديات الطبيعية والتقلبات الاقتصادية العالمية أو توظيفها لأغراض سياسية ظرفية.

كما نستنكر كل المحاولات التي تحاول النيل من سمعة المغرب وتصويره كأنه بلد يفتقر للمؤسسات أو يسير نحو المجهول، لأننا نعتبر أن تبخيس مجهود

المؤسسات الوطنية والضرب في المصداقية ديال العمل المؤسساتي، يشكل مساسا صارخا بالثوابت اللي كتجمعنا، لما يشكله من تضليل للرأي العام ومناهضة مصلحة المواطن، فالصعوبات اللي واجهها الفلاح المغربي ماشي سهلة، 7 سنين ديال الجفاف، ماشي سهلة الله يكون في العون، التحديات المرتبطة بالارتفاع الظرفي لبعض الأسعار هي قضايا قائمة في جميع دول العالم وموجودة في سياقنا الوطني منذ عقود.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، لو سمحت لي، اسمح لي.

حضرات السيدات والسادة،

أريد أن أحيطكم علما أننا نستقبل باعتزاز كبير وترحيب حار فهاذ الجلسة أعضاء وفد رفيع يمثل مجالس الشيوخ وبرلمانات دول شقيقة عن قارتنا الإفريقية.

وذلك، السيد الرئيس والسادة المستشارين، في إطار الزيارة اللي يقومون بها للمشاركة في الندوة التفاعلية الأولى لمنصة مجلس المستشارين للدبلوماسية البرلمانية وحوار جنوب - جنوب الخاصة بإفريقيا منظمة من قبل المجلس خلال الفترة الممتدة من 29 يونيو - 04 يوليوز 2026.

وهي المبادرة اللي اندرجت في سياق تفعيل منصة المجلس الدبلوماسية البرلمانية اللي أحدثها مجلس المستشارين في إطار دينامية منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب باعتبارها فضاء مؤسساتي دائم للحوار والتنسيق والتعاون بين مجالس الشيوخ والبرلمانات الوطنية في إفريقيا.

مرحبا بكم في بلدكم الثاني المملكة المغربية ونتمناو لكم التوفيق والنجاح في أشغالكم.

تفضل السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ختاما، المملكة المغربية وبفضل قيادتها الملكية الحكيمة والمتانة ديال المؤسسات ديالها ويقظة وصمود المنظومة ديالها الفلاحية، قدمت نموذجا استثنائيا في التغلب على التحديات الأكثر تعقيدا، معلنة عن ريادة مغربية صاعدة كتفرض مكانتها المستحقة في مصاف القوى العالمية مستقبلا.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الآن ننتقل إلى مداخلات الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة.

والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

نفتتح هذه الكلمة بمشاطرة فرحة الشعب المغربي بالإنجاز الذي حققه منتخبنا هذا الصباح بالمكسيك، بعد فوزه البطولي والتأهل لثمن النهائي، والذي يثبت بالملموس أن العمل والثقة والجدية تؤتي نتائجها مهما كان الطريق صعبا، وهو دافع لنا لنستمر في العمل إلى آخر رمق في خدمة بلادنا وشعبنا، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما نستغل الفرصة للتعبير لكم عن الارتياح الكبير الذي شهدناه عند مختلف شرائح الشعب المغربي بعد مصادقة الحكومة على مرسوم الساعة القانونية وإرجاع توقيت المملكة إلى نطاقه الجغرافي، حيث استمعت الحكومة لمطالب فئات عريضة من المجتمع وتجاوبت إيجابيا معها، عبر إنهاء العمل بهذا النظام الذي أقرته الحكومة السابقة.

السيد الرئيس،

نعتز اليوم داخل فريق التجمع الوطني للأحرار في مجلس المستشارين بمناقشة موضوع يكتسي أهمية استراتيجية، عبرت عنها التوجيهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب صاحب الجلالة نصره الله، في افتتاح السنة التشريعية الأولى من هذه الولاية، حيث تبرز قضايا الأمن الغذائي للمغاربة لتحتل مركز الصدارة في السياسة العامة للدولة ضمن الإشكاليات السيادية، إلى جانب الأمن الصحي والطاقي.

وإذ نثمن بالمناسبة اهتمام كل مكونات المجلس الموقر بهذا الموضوع، وتوافقها على تخصيص هذه الجلسة، بعد الاتفاق معكم السيد رئيس الحكومة المحترم، لموضوع الأمن الغذائي لبلادنا، نذكر في هذا الصدد بأن مجلسنا الموقر انكب على هذا الموضوع في إطار المجموعات الموضوعاتية، خلال هذه الولاية، وأعد تقاريرا في الموضوع، تضمنت توصيات مهمة، تشتغل عليها اليوم كافة القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المختصة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن اختيار هذا الموضوع في هذه الظرفية السياسية التي تفصلنا فيها أسابيع قليلة عن الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، يؤكد على الحس السياسي الرفيع والوعي العميق بالأولويات الوطنية، ويعبر عن المسؤولية والشجاعة السياسية التي تحلت بها الحكومة والرغبة الصادقة في تقديم الحصيلة أمام ممثلي الأمة بكل مسؤولية ونزاهة، بعيدا عن منطق المزايدات السياسوية الضيقة أو الشعبوية العابرة.

نقف اليوم تقديرا لحصيلة الحكومة التي ستظل راسخة في تاريخ بلادنا التنموي، في مرحلة سياسية وتنموية استثنائية بكل المقاييس، حيث واجهت الحكومة من خلال تحديات مناخية وطبيعية وجيو-استراتيجية دولية معقدة وغير مسبوقة، أثبتت، من خلال التدبير القائم على الانسجام بين متطلبات النظر الاستراتيجي وإكراهات الضغط اليومي، أن الجدية والإنصات المسؤول والعمل الميداني هي السبل المثلى لبناء منظومة وطنية قوية قادرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية والتقلبات الداخلية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، ونحن نفتح هذا الملف اللي مرتبط بقوت المغاربة اليومي، ما كنبطلقوش من فراغ، ولكن كنستحضرو توجيهات صاحب الجلالة وإصراره على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لا سيما الغذائية والصحية والمائية، منها اللي أشرفت الحكومة على إنجازها في جو من الانسجام والتناغم رغم كل الظروف.

وفي نفس الوقت، ما يمكن ليناش أننا نعزلو النقاش ديالنا اليوم عن الدينامية المجتمعية اللي كاينة حاليا، وعن صوت الرأي العام المغربي، وما يحمله الإعلام الوطني الجاد والمسؤول بمختلف مكوناته المكتوبة والإلكترونية، السمعية والبصرية، من نقاشات مستمرة حول الإنتاج الفلاحي والمواد الغذائية.

إنها الآذان المنصتة التي تستوعب التساؤلات التي يطرحها الرأي العام الوطني، وتتفهم تأثير الإجهاد المائي البنيوي غير المسبوق جراء سبع سنوات من الجفاف الحاد اللي عرفتو بلادنا قبل من هذا الموسم الفلاحي الذي أنعم الله فيه على بلادنا بتساقطات الخير.

وكنتفهمو أيضا الضغط اللي كان جراء تداعيات الأزمات المناخية وأيضا الجيوسياسية على نسب التضخم والذي أقرت الحكومة لمواجهته إجراءات تستهدف جميع الأسر، لا سيما الفئات الهشة منها.

اليوم، السيد الرئيس، كنتواجدو فمحطة للتذكير بأهمية خارطة الطريق التي اشتغلت عليها الحكومة وبجدواها التنموي لمواجهة هذه التحديات الهيكلية وتجاوز المقاربات الاستعجالية الضيقة، فالحكومة واجهت تحدي الحكامة والالتقائية بين مختلف القطاعات المتدخلة في السلسلة الغذائية.

ولأن الأمن الغذائي ماشي شأن قطاعي لوزارة الفلاحة والصيد البحري بوحدها، ولكن هو تقاطع استراتيجي يهم قطاعات الداخلية والماء والبيئة والتجارة الداخلية والخارجية والصناعة، استطاعت الحكومة الانتقال من منطق تدبير الأزمات وردود الأفعال الاستعجالية إلى منطق الاستباقية والتخطيط العلمي المبني على البيانات الدقيقة والمؤشرات الرقمية المحينة ووضع مقاربات قائمة على التتبع والرصد المستمر للأسواق الدولية، وتتبع سلاسل الإمداد الوطنية، والإنذار المبكر للأزمات الطارئة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نتوقف عند هذه الحصيلة المتميزة، ونقف عند مستوى تعبئة القدرات الإنتاجية وتوفير الماء الموجه للإنتاج الفلاحي والغذائي، حيث تمكنت الحكومة من معالجة الوضعية الحرجة التي وصلت إليها بعض السدود قبل هذا الموسم الفلاحي، كما ذكرتم، وأنا أذكر سد المسيرة اللي كيعطي للدار البيضاء فاش كان واصل 6 و4%، وكيفاش تعالج هاذ المشكل، أننا تمكنت فالدار البيضاء أنها ما تطيحش فالعطش.

فالسياسة المائية الوطنية وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع الهيدروليكية الكبرى، وخاصة مشاريع الربط ومشاريع تعبئة المياه غير الاعتيادية عبر تحلية مياه البحر، هي حلول بنيوية ندعو الحكومة إلى الاستمرار في الاستثمار فيها لدعم الفلاحة المستدامة والزراعات ذات القيمة الغذائية العالية والموجهة للاستهلاك الداخلي.

وفي هذا الصدد، لا تكفي الكلمات للحديث عن الحصيلة المتميزة لمخطط المغرب الأخضر، باعتباره سياسة عمومية، كان لها الفضل في الرفع من صلابة القطاع الفلاحي أمام الجفاف وتعزيز الإنتاج الوطني.

وهو نفس المخطط الأخضر اللي كانوا تيمدحوه وتيشكرو فيه، وفجأة بداو كينتقدوه بواحد الشراسة منقطعة النظير.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى تسريع برامج الجيل الأخضر، مع تمكين وزارة الفلاحة من تعبئة الدعم العمومي للسلاسل الإنتاجية الاستراتيجية.

إن السياسة الفلاحية الوطنية، أجابت على معادلة صعبة تتمثل في التوفيق بين الفلاحة التصديرية وبين الفلاحة الموجهة للسوق الداخلية.

الأمن الغذائي لا يتلخص في قطاع الفلاحة فقط، بل يمتد إلى المنظومة اللوجيستيكية القادرة على تخزين ونقل المواد الغذائية في ظروف تحفظ الجودة وتضمن السلامة الصحية.

لقد بات من الضروري العمل على إطلاق برنامج وطني لبناء محطات لوجيستيكية وتوزيعها بشكل عادل على الصعيد الترابي للمملكة، مع إعطاء الأولوية للمناطق القروية والهشة.

هاذ المخزون الاستراتيجي خص الدولة تدبرو بشراكة مع القطاع الخاص وفق قواعد حكامة صارمة وشفافة تمنع الاحتكار والمضاربة لتعديل كفتي العرض والطلب في الأسواق الوطنية عند حدوث أي اضطراب.

نؤكد كذلك على المجهود المطلوب لإصلاح منظومة التوزيع أمام محدودية النموذج الحالي لأسواق الجملة، مما يقتضي منظومة إصلاحية متكاملة لتنظيم سلاسل التوزيع وتقليص تأثير الوسطاء، وننتظر بالمناسبة مشروع القانون الخاص المنظم لأسواق الجملة وإحالته على المؤسسة التشريعية قصد الدارسة والتصويت.

كما نؤكد على ضرورة إطلاق حملات تحسيسية وبرامج متكاملة للحد من الهدر الغذائي الذي يضيع على بلادنا إمكانات كبيرة بسبب سلوكات غير

مسؤولة.

ويتفق الجميع، على أن الإصلاح الشامل لمنظومة أسواق الجملة وللمنظومة التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية المتعلقة بالوساطة، وإطلاق مسلسل التحول الرقمي لتتبع مسار المنتجات من الحقل والبحر إلى المستهلك يبقى أمرا في غاية الأهمية.

السيد الرئيس،

ما كيفوتناش فهذا النقاش الوطني الهام أن نثمن أيضا الأداء المتواصل للصيد البحري المغربي ودوره في توفير حاجيات المستهلك الوطني ورفع الاستهلاك الشخصي من المنتوجات البحرية، فتحسين مؤشرات الاستهلاك الفردي من المنتوجات البحرية يستلزم مواصلة مسلسل تحسين شبكات الإمداد والبنيات التحتية للتخزين والتبريد، كما ندعم مجهودات تسريع الاستثمارات في قطاع تربية الأحياء البحرية وتطوير الصناعات التحويلية السمكية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سيظل فريق التجمع الوطني للأحرار ملتزما بالأخلاق السياسية وبميثاق الأغلبية وبمقومات الأخلاقيات السياسية النبيلة.

ومن هذا المنطلق، نستمر في التأكيد على أن الأمن الغذائي ليس مجرد تحدي قطاعي وليس مجرد أرقام، بل هو ركيزة أساسية من ركائز الدولة الاجتماعية، وركيزة من ركائز الأمن الاستراتيجي للمملكة، في عالم تتسارع فيه التحولات الجيو-استراتيجية.

فالمواطن اليوم يتتبع بذكاء النقاش العمومي، ويميز بين الخطاب السياسي الحقيقي الذي يلامس الإشكالات، وبين خطابات باحثة عن البوز السياسي ومحاولات تحقيق أطماع سياسية انتخابوية ضيقة.

السيد الرئيس،

نحن واعون أن هاذ المجهودات ما كانتش ساهلة فهاذ الظرفية، والحمد لله أن هاذ الفترة جد صعبة، كانت كتسيرها الحكومة ديالكم، ونحن على يقين أن المغاربة غادي ينصفوكم، والتاريخ سينصفكم.

فشكرا جزيلا السيد رئيس الحكومة على كل ما قدمتموه لوطننا، وفريقنا يجدد دعم الحكومة ويشد على أيديكم لمواصلة تنزيل هذه الإصلاحات الهيكلية الجريئة، تحت التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سعيد جدا أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هذه الجلسة الدستورية الهامة، المخصصة لمناقشة موضوع "الأمن الغذائي"، وهو موضوع ذو أهمية بالغة، لما يطرحه من نقاشات وصعوبات وأحيانا اختلالات يجب الانكباب على معالجتها بشكل جماعي مسؤول.

وقبل التطرق لهذا الموضوع، أغتنم الفرصة لتهنئة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، والشعب المغربي قاطبة، بالإنجاز التاريخي الذي حققه المنتخب الوطني المغربي بتأهله إلى ثمن نهاية كأس العالم، متمنين له المزيد من التوفيق والنجاح.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يخفى على أحد الأهمية الكبرى التي يوليها جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره لتطوير الفلاحة والعناية بالفلاحين، لا سيما الصغار منهم، حيث دعا جلالته مرارا إلى العناية بهؤلاء، كما ورد في الرسالة الملكية الموجهة للمناظرة الوطنية الرابعة للفلاحة بمكناس، حيث قال حفظه الله: "**غايتنا المثلى هي جعل الفلاحين الصغار في صلب التنمية البشرية والقروية، وعمادا للتنمية الفلاحية ببلادنا، تجسيدا لما نوليه لهم من تقدير، لما يتحلون به من قيم الكد والجد والاجتهاد، ومن تشبث راسخ بخدمة أرضهم والارتباط بها، في جميع الظروف والأحوال**" انتهى المنطوق الملكي السامي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من الأولويات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وظل من الرهانات والتحديات الكبرى التي تعاملت معها بلادنا بحزم ويقظة منذ فجر الاستقلال إلى اليوم، باعتباره مدخلا أساسيا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهو من القضايا ذات الحساسية الكبرى داخل مختلف دول العالم.

كما أن هذه القضية تظل ورشا استراتيجيا يتجاوز اختصاص قطاع الفلاحة وحده، بالنظر إلى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي تستدعي مقاربة حكومية مندمجة أكثر حزما، وتنسيقا وثيقا بين مختلف القطاعات، وشراكة سياسية موسعة في التقرير والتنفيذ، إلى جانب انخراط واسع لمختلف الفاعلين والمؤسسات.

كما أن معالجة هذا الورش بمنظور قطاعي أو تقني لن يضمن تحقيق النتائج المرجوة، خاصة في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بالمناخ ووضعية الأسواق

العالمية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أبرز عيد الأضحى الأخير حجم التحديات التي نواجهها جميعا، حيث عانى المواطنون الأمرين أثناء اقتناء الأضاحي بسبب محدودية العرض وارتفاع الأسعار وتدخل الوسطاء.

ومن هذا المنطلق، فإن المرحلة تقتضي عدم التسامح مع هذه الممارسات المشينة، ومضاعفة الجهود وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، بما يضمن الأمن الغذائي ويحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين ويعزز الثقة في السياسات العمومية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الحديث عن الأمن والسيادة الغذائية لا علاقة له بالحديث عن الاكتفاء الذاتي، فهذا الأخير قد يتحقق في لحظة معينة بواسطة تدابير إدارية وتقنية مناسباتية، أما الأمن الغذائي فهو سياسة عمومية دقيقة لا تستهدف توفير المواد الأساسية بشكل كاف فقط، بل بالعمل على توفيرها في جميع الأوقات والوصول إليها بسهولة وبأثمنة مناسبة.

لذلك، فالحديث عن سياسة ناجعة لتحقيق الأمن الغذائي ببلادنا لا يستقيم دون العناية والاهتمام بالفلاح الصغير والمتوسط باعتبارهما المحور الأساس لبناء السياسة الفلاحية الناجعة، فمن غير المقبول أن يسهم الفلاح الصغير والمتوسط بكل ممتلكاته وجهده في صناعة الثروة الفلاحية ثم يصطدم بممارسات مشينة نتيجة جشع وتغول الوسطاء.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بالنسبة لنا في حزب الأصالة والمعاصرة كحليف حكومي صادق، استشعرنا باستمرار المسؤولية الجماعية فيما يحصل في مجال السيادة الغذائية، واعتبرنا قضايا الأمن الغذائي من القضايا الاستراتيجية التي نبهنا إلى اختلالها أكثر من مرة، سواء عبر بلاغات حزبنا الرسمية أو عبر فريقينا بالبرلمان، وشخصنا مرارا الأعطاب، ودعونا في أكثر من مناسبة إلى معالجة العديد من الاختلالات، كما دعونا بشكل واضح إلى ضرورة تقييم الدعم المقدم في القطاع سواء دعم الزراعات والأعلاف أو دعم استراد اللحوم والمواشي من الخارج.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إذا كانت الحكومة قد أطلقت مشكورة مجموعة من المشاريع والإصلاحات الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي، فإن الحاجة ما تزال ملحة لإيلاء عناية خاصة بالمجالات الهشة، وفي مقدمتها الواحات، باعتبارها منظومات بيئية وحضارية واقتصادية.

إن الواحات اليوم ليست في حاجة إلى تدابير ظرفية فقط، بل إلى رؤية متكاملة تقوم على تعبئة الموارد المائية، وتطوير البنيات السقوية، وتسريع إنجاز السدود التلية والعتبات المائية، وإعادة تأهيل وصيانة الخطارات باعتبارها إرثا حضاريا ومنظومة تقليدية أثبتت عبر قرون قدرتها على ضمان الاستغلال المستدام للمياه والمحافظة على التوازنات البيئية والاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

إن ما قامت به الحكومة الحالية من مجهودات جبارة لحماية الأمن الغذائي لبلادنا لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا أن نثمنه، وفي نفس الوقت فإن ما حصل من اختلالات كبيرة في مجال السيادة الغذائية لبلادنا رغم ملايير الدعم من أموال الشعب يتطلب منا تدقيقا موضوعيا، علما أن أي مخطط استراتيجي في مختلف دول العالم يخضع للتقييم الدوري، لأن التقييم الموضوعي بأدوات قياس وتحليل معقول ومنطقي لن يسهم إلا في تجويد المخططات وتحسين مردوديتها، وهذا هو مبتغى مختلف السياسات العمومية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا على يقين تام في فريقنا أن ضمان الأمن الغذائي بالمغرب يمر بالضرورة من الانتقال من منطق تدبير الأزمات إلى التخطيط الاستراتيجي والاستباقي، عبر عدة إجراءات، نذكر منها ما يلي:

1- تعزيز الأمن المائي من خلال تسريع إنجاز السدود الكبرى والتلية، وتوسيع مشاريع تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة، والربط بين الأحواض المائية؛

2- إعادة تنظيم السوق الداخلي عبر إصلاح أسواق الجملة، وتقليص عدد الوسطاء، وتشجيع البيع المباشر من المنتج إلى المستهلك؛

3- تعزيز المخزون الاستراتيجي من المواد الغذائية الأساسية والأعلاف؛

4- تثمين دور الفلاح الصغير والمتوسط عبر تسهيل الولوج إلى التمويل، وتوفير البذور والأسمدة والأعلاف، وتطوير الإرشاد الفلاحي، ودعم التعاونيات الفلاحية والتتبع الدقيق لمسار برامج الدعم المباشر.

وفي الختام، السيد رئيس الحكومة المحترم، أدعو لكم ولكافة أعضاء وعضوات الحكومة الموقرة بكامل التوفيق والنجاح في مهامكم النبيلة حتى تحققوا لرعايا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ما يتطلعون إليه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل أحد المستشارين.

<u>المستشار السيد عبد القادر الكيحل:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، لا بد باسم الفريق الاستقلالي أن نؤكد تهانينا للفريق الوطني لكرة القدم ومزيدا إن شاء الله من النتائج الإيجابية والتي سيكون لها تأثير على حياتنا العامة وحياتنا السياسية.

يقول تعالى في سورة قريش: "**لإيلاف قريش، إيلافهم رحلة الشتاء والصيف، فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع، وآمنهم من خوف**". صدق الله العظيم

هناك قضايا تتجاوز منطق الأغلبية والمعارضة، لأنها ترتبط بأمن الوطن واستقراره ومستقبل أجياله.

والأمن الغذائي، السيد رئيس الحكومة، يأتي في مقدمة هذه القضايا باعتباره أحد أعمدة السيادة الوطنية وركيزة لضمان كرامة المواطن واستقرار الدولة.

ومن هاذ المنطلق، تأتي مساهمة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وهو جزء من الأغلبية الحكومية من منطلق المسؤولية الوطنية، التي تقتضي تثمين المكتسبات وممارسة التقييم الموضوعي، واقتراح البدائل الكفيلة بتطوير السياسات العمومية.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

لقد أصبح الأمن الغذائي اليوم، قضية سيادة وطنية بامتياز، ولم يعد مجرد ملف فلاحي أو اقتصادي، بل أصبح معيارا لقدرة الدول على حماية شعوبها في ظل الأزمات الصحية والتغيرات المناخية والجيوسياسية المتلاحقة.

وأمام هذه التحولات، يبرز سؤال جوهري، هل تتوفر بلادنا على سياسة وطنية مندمجة للأمن الغذائي، قادرة على تعزيز صمودها وضمان حق المواطنين في غذاء كاف وآمن ومستدام؟

إننا نطرح هذا السؤال، في سياق طموح وطني يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لترسيخ دعائم مغرب السيادة الاستراتيجية، ومن باب الإنصاف، نسجل أن بلادنا حققت خلال السنوات الأخيرة، مكتسبات مهمة في القطاع الفلاحي، كما بذلت مجهودا استثنائيا في تدبير الإجهاد المائي، من خلال تسريع إنجاز السدود وتوسيع مشاريع تحلية مياه البحر والحفاظ على انتظام تموين الأسواق رغم الأزمات الدولية.

غير أن المكتسبات على أهميتها، لا ينبغي أن تحجب الحاجة إلى مراجعة النموذج الحالي، لأن الأمن الغذائي لم يعد يقاس فقط بتوفير الموارد، بل بقدرة الدولة على ضمان استقلال قرارها الغذائي في مختلف الظروف.

لقد أثبتت الأزمات الأخيرة أن الأسواق العالمية قد توفر السلع، لكنها لا توفر الأمن، وأن الأمن الحقيقي يبنى بإرادة وطنية واستثمار طويل النفس.

ومن هنا يرى الفريق الاستقلالي أن المرحلة تستوجب أربع قطائع استراتيجية:

القطيعة الأولى، هي قطيعة النموذج بالانتقال من الأمن إلى مأسسة عقيدة السيادة الغذائية، عبر تقليص التبعية في المواد الاستراتيجية، فلا يمكن الحديث عن سيادة حقيقية بينما لا تزال بلادنا تعتمد على الخارج في عدد من المواد الغذائية الأساسية، ولا ندعو من الانغلاق أو الاكتفاء الذاتي المطلق، وإنما إلى بناء توازن ذكي بين الانفتاح الاقتصادي وتعزيز الإنتاج الوطني بما يقلص التبعية ويحمي القرار الوطني؛

أما القطيعة الثانية، فهي الانتقال من الاعتماد على الموارد المائية التقليدية إلى الموارد الجديدة عبر مواصلة الاستثمار في تحلية المياه والرهان على الفلاحة الذكية. لقد أصبح الإجهاد المائي واقعا بنيويا، وهو ما يفرض الانتقال إلى فلاحة ذكية ومستدامة، تعتمد على النجاعة في استعمال الماء والبحث العلمي والرقمنة والابتكار والذكاء الاصطناعي مع الاستثمار في تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة؛

أما القطيعة الثالثة، فهي قطيعة الولوجية وضرورة الانتقال من الوفرة إلى حق الوصول، فالأمن الغذائي لا يقاس فقط بوفرة المنتوجات، وإنما بقدرة المواطنين على الولوج إليها، وكذلك عبر تحقيق التوازن بين ضرورة الاستجابة إلى الطلب الداخلي وتوفير المواد الغذائية بأسعار عادلة، وبين التصدير إلى الخارج، وهي المعادلة التي ينبغي وضع الآليات الكفيلة بتحقيقها.

ومن هنا، فإن حماية القدرة الشرائية تقتضي محاربة الاحتكار والمضاربة وتنظيم سلاسل التسويق وحماية الفلاح الصغير بما يضمن عدالة أكبر من المنتج والمستهلك.

أما القطيعة الرابعة، فهي قطيعة الحكامة والانتقال من التدبير القطاعي إلى القيادة النسقية للمنظومة الغذائية الوطنية، فالأمن الغذائي لم يعد مسؤولية قطاع واحد، بل أصبح ورشا وطنيا تتداخل فيه الفلاحة والماء والصناعة والتجارة والاستثمار والبحث العلمي.

ولذلك ندعو إلى حكامة وطنية مندمجة تقوم على التنسيق بين مختلف القطاعات وتوحيد الرؤية واستشراف المخاطر واتخاذ القرار في الوقت المناسب.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إن الفريق الاستقلالي وهو يمارس دوره الدستوري في الرقابة والتقييم، يؤمن بأن المرحلة تفرض مراجعة هادئة وشجاعة للنموذج الغذائي الوطني، مراجعة تثمن ما تحقق وتعالج مكامن القصور وتستشرف المستقبل بروح المسؤولية.

فالأمن الغذائي اليوم لم يعد قضية إنتاج فقط، بل أصبح قضية سيادة واستقلال قرار وعدالة اجتماعية واستدامة للموارد.

ولهذا، فإن دعوتنا إلى ترسيخ عقيدة السيادة الغذائية لا تعني الانغلاق،

وإنما تعني بناء قدرة وطنية تجعل من الانفتاح خيارا لا تبعية، ومن الإنتاج الوطني ركيزة للأمن والاستقرار.

وإذا كان المغرب بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، قد نجح في إطلاق أوراش استراتيجية كبرى، فإننا على يقين بأن الوقت قد حان لجعل السيادة الغذائية في صلب هذه الأوراش، باعتبارها ركيزة أساسية لمغرب المستقبل.

وفي الختام، نؤكد أن الأمن الغذائي ليس ملفا قطاعيا، بل قضية سيادة بامتياز تتعلق بكرامة المواطن واستقرار المجتمع واستقلال القرار الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الحركي، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي المستشارون الموقرون،

في البداية حتى أنا كنستغل هاذ الفرصة هاذي باش نهني بلادنا ملكا وشعبا على هاذ الملحمة اللي عشناها هاذ الصباح.

فالحقيقة العبارات ما كنلقوهاش باش نجازيو ذوك الأولاد، ذوك الشباب اللي اعطاو من العرق ديالهم ومن الدم ديالهم باش يرفعو راية الوطن عالية ويحققو واحد الإنجاز كبير لينا كاملين، الإنجاز اللي كيجي واحد الثمرة ديال واحد الرؤية ملكية اللي أبت إلا أن تجعل من الرياضة وكرة القدم واحد القاطرة من أجل بث روح البذل والعطاء في الشباب المغربي، رؤية اللي الجامعة الملكية مشكورة، بالحكمة ديالها وحسن التدبير، نزلتها لأرض الواقع، فريق جد محترف بقيادة السيد فوزي لقجع اللي كنوجهو ليه الشكر بهاذ المناسبة.

كيشرفني، السيد رئيس الحكومة، أنني أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي اليوم باش نتفاعل مع الجواب ديالكم والحضور ديالكم معنا اليوم، الحضور اللي ربما الأخير فعمر هاذ الولاية الانتدابية، ما فيها باس نذكركم أنه من أصل 32 جلسة مفترضة حضرتو معنا فقط لـ 15.

المشرع في الفصل 100 من الدستور، نصص على هاذ الآلية الممثلة للأمة باش نقدرو نساءلوكم ونقيمو معكم السياسات العمومية، ولكن أيضا باش يعطينا واحد المنصة للتدافع والتفاعل السياسي البناء والمسؤول، باش من الأزمات ديال هاذ الوطن، ما نلقيوش بها لمنصات التواصل ولا للشارع في شكل احتقان، في شكل احتجاجات، ولعلكم أدرى الناس بحجم الاحتجاجات اللي عرفاتها هاذ الولاية بداية بالأساتذة، مرورا بالطلبة، جيل "Z"، ودابا احنا داخلين كنلقاو المحامين اهنا فالباب تحت الشمس، وبهاذ المناسبة كنطلبوك الله يعطيك الصحة جلس مع هاذ الناس راك ربما الوحيد اللي تقدر تقنعهم بمضامين القانون وتقنعهم أنهم يرجعو للمحاكم ديالهم باش يأديو المهام ديالهم اللي كتخدم المواطنين.

غادي تكون عندنا الفرصة باش نهضرو فمجموعة ديال الثروات ديال هاذ البلاد، ولكن احنا في حزب الحركة الشعبية كنعتقدو أن الثروة الحقيقية اللي عندنا والثروة الكبيرة اللي عندنا هي السلم الاجتماعي اللي خصنا نشدو فيه كاملين بيدينا وبأسنانا.

علاقة بالموضوع، سيدنا الله ينصرو في خطاب افتتاح الدورة التشريعية الأولى من السنة الأولى في أكتوبر 2022، دعا الحكومة إلى ضرورة توفير مخزون استراتيجي في مجموعة من المواد وعلى رأسها المواد الغذائية، بلادنا وخلال هاذ العقدين الماضيين انخرطت فمجموعة من السياسات الفلاحية، بداية بـ"المغرب الأخضر" ووصولا إلى "الجيل الأخضر" بواحد التكلفات وميزانيات باهظة، كنهضرو على أكثر من 200 مليار درهم، كيف ما قلتو السيد رئيس الحكومة، ضاعفنا القيمة المضافة، ضاعفنا ربما صادراتنا من الحمضيات وبعض الخضروات والفواكه الحمراء، الأفوكا.

ولكن الواقع كيأكد أننا مازالين كنستوردو ما بين 40 و70% من حاجيتنا من الحبوب، أكثر من 66% من السكر، 70% من مركبات الأعلاف، 99% من الزيوت النباتية، عندنا واحد العجز تجاري فلاحي ما بين 10 و12 مليار درهم.

وهنا كنفتح معكم واحد التساؤل، واش فعلا المغرب بهاذ السياسة هو بلد فلاحي؟

الدرويش مسكين فاش كيمشي للسوق وكيلقا بعض الخضروات الأساسية، الدواز ديال الخبز ديالو كتوصل لـ 15 و20 درهم، وهنا كنهضر على الخضرة، البطاطا وماطيشة، راه كيحس بيها وكيتقصح، واحنا مباشرة كنمشيو ربما كنهضرو على الفلاح وكنهضرو على سلاسل التوريد اللي هو واحد الموضوع اللي خصنا نناقشوه، وغنتجي الفرصة باش ناقشوه مفصلا.

ولكن ما كنهضروش على الناس اللي كتجيب البذور، المغرب البذور ديالنا المحلية ما بقاتش تقريبا ما بقاتش، "SONACOS[3]" اللي كانت واحد الوقيتة كتدخل البذور وكتوازن الأثمنة ديالها فالسوق ما بقاتش كتدير الخدمة ما بقاتش، كاين اليوم واحد 5 ولا 6 ديال الموردين هما اللي كيجيبو باش بغاو وكيتافقو وكيبيعو المغاربة بذاك الشي اللي بغاو.

[3] **So**ciété **Na**tionale de **Co**mmercialisation des **S**emences.

في ظل هاذ الظروف هاذي، السيد رئيس الحكومة، احنا في نظرنا خصنا نقولو باركة لهاذ السياسات هاذي ونديرو واحد المناظرة وطنية اللي يشارك فيها الجميع، اللي تاخذ ربما واحد البعد جهوي اللي كيراعي الظروف الجغرافية والمناخية ديال كل منطقة، كيراعي الاستدامة، هاذ الماء اللي خدامين كنبومبيو فيه، راه واحد الإرث اللي لقيناه، خصنا نستعملوه بواحد العقلنة ونديرو مجهودنا باش نخليوه للأجيال الجاية.

خص السياسات كاملة يكون فالصميم ديالها الفلاح الصغير والكساب الصغير، وبما أننا كنهضرو على الكساب لا بد منهضرو على قطاع اللحوم والماشية، الدولة فهاذ 4 سنين ولا 5 سنين الآخرة اعطات مجموعة من الإعانات، وحيدات رسوم الجمارك، والنتيجة شنو هو؟

اللحم مازال في 140 و150 درهم، المغاربة ما عيدوش عام، والعام من وراه تكواو بلهيب الأسعار وما لقاوش حتى الحولي.

فاش كنهضرو على واحد المجتمع اللي للأسف مازال فيه الهشاشة كيف ما قلتو، 12 مليون مغربي ومغربية ما زال كيستافدو من الدعم المباشر، عندنا واحد 2 مليون ديال المغاربة اللي مزال كيتقضاو (SMIG[4]) ولا أقل منه، (SMIG) ما بين 3500 و4000 درهم، راها إجابة على رئيس الحزب ديالكم اللي قال ما عرفشاي شي ناس اللي عندهم الإمكانيات وما لقاوهش، ربما الحظ لاقاه مع الناس الميسورين، ولكن فقاع الخايبة كاين الناس اللي تقصحات ومساكن ما لقاوش العيد.

وهنا، السيد رئيس الحكومة، كنجدد على الموقف السياسي ديالنا في حزب الحركة الشعبية، أننا غنبقاو دائما منخرطين باش تكون واحد اللجنة ديال تقصي الحقائق اللي تبين الحقائق وعلى أساس ذوك الحقائق نقدرو نبنيو شي حاجة للمستقبل.

غادي ندوز لقطاع الصيد البحري، السيد رئيس الحكومة، 3500 كيلومتر وجوج ديال البحورة، 10 مليار "أليوتيس 1" و"أليوتيس 2" والمغاربة ما شبعانينش حوت، هذا هو الواقع.

اعطيونا غير الحوت ديالنا وربما حتى ذاك اللحم ما عندنا ما نديرو بيه ما عندنا غرض بيه، ريثما نعاودو نكونو القطيع ديالنا.

قطاع الإنتاج الفلاحي والزراعي والغذائي دائما مرتبط بالطاقة، وأنا صراحة كنستغرب في بلاد اللي الشمس فيها 10 أشهر عندنا الشمس فهاذ البلاد هاذي، ومازال 30% من البوتان اللي كنستوردوه وكندعموه مازال كيتوجه للسقي.

علاقة بموضوع المحروقات، لا بد ما نشير للسجال اللي كان في مجلسنا الموقر فالأسبوعين الماضيين بخصوص التصويت على مشروع تسقيف أرباح شركات المحروقات وإعادة تشغيل مصفاة "لاسامير"، ربما مرة أخرى الأغلبية ديالكم ربحات المعركة ونجحات أنها تسقط هاذ القانون، ولكن احنا كمعارضة وطنية مسؤولة انتصرنا للمواقف ديالنا، انتصرنا للمبادئ ديالنا وذاك الشي اللي كنقولوه للناس، وربما حتى المواطنين راهم انتصرو وعرفو بعض مكونات الأغلبية اللي ربما فاش كتاخذ الميكرو فالولائم الانتخابية كتطلق بعض الشعارات ومع أول اختبار للأسف رسبت وبينت على الطينة ديالها.

فالختام، السيد رئيس الحكومة، كالعادة كندعي ليك ولينا، الله يوفقك ويوفقنا لما فيه خير البلاد والعباد تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الله ينصرو.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد رئيس مجلس المستشارين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

قبل أن أستهل مداخلتي، لا بد ان أتقدم باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بخالص التهاني لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، إثر الفوز التاريخي الذي حققه المنتخب المغربي في كأس العالم، نتمنى له مزيدا من التألق في المراحل المقبلة من المنافسة.

السيد الرئيس،

لقد تم القيام بمجهودات مقدرة على مستوى تحقيق الأمن الغذائي، بَيْد أن ذلك لا يجب أن يحجب عنا الوقوف عند الإشكاليات الهيكلية التي ما زالت مطروحة، والتي تحد من مردودية المجهودات التي بذلت، ومن ذلك ما يتعلق بالخلل الموجود على مستوى سلاسل الإنتاج والتوزيع، وكذا إشكالية المضاربات، والإشكالية المرتبطة بأولوية السوق الداخلية على التصدير، هذا علاوة على الحاجة المستعجلة إلى إجراء تقييم موضوعي لمختلف أشكال الدعم المقدمة.

السيد الرئيس،

ننوه في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالمجهود الكبير الذي بذل خلال هذه الولاية لتحقيق الأمن المائي، بفضل المقاربة والمنهجية التي دبرت بها إشكالية الماء في بلادنا، بما في ذلك الربط بين الأحواض وتحلية مياه البحر واستكمال أوراش بناء السدود التي بلغ عددها اليوم 156 سدا كبيرا و150

[4] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti.

سدا صغيرا ومتوسطا، وإطلاق برنامج لبناء 15 سد كبير وإعادة استخدام المياه العادمة وتجميع مياه الأمطار وتدبير المياه الجوفية وتدبير الطلب على الماء الذي يعتبر رافعة أساسية للاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

لا يمكننا أن نتحدث عن الأمن الغذائي وعن أوضاع الفلاحة الوطنية والتحديات التي تواجهها دون استحضار الفلاح، خاصة الفلاح الصغير والمتوسط، الذين يشكلون 70% من الاستغلاليات الفلاحية، ويعتبرون ركيزة أساسية في التنمية الفلاحية والقروية.

وندعو، بهذه المناسبة، إلى بذل المزيد من الجهود لدعمهم ومساعدتهم على الصمود في وجه التقلبات الراهنة.

كما نؤكد على أن بلوغ الأمن الغذائي المنشود، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إنصاف شغيلة القطاع الفلاحي التي تشتغل في ظروف صعبة، ونهيب بكم، السيد رئيس الحكومة، إلى اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الضرورية لإنصافها، وتحسين أوضاعها، وفرض احترام الحد الأدنى للأجور، والتصريح بها لدى الصناديق الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، فلقد أصبحت مسألة نقل العمال الزراعيين، وخاصة العاملات، من القضايا الاجتماعية والإنسانية الملحة التي تعكس حجم الهشاشة التي تعيشها هذه الفئة من العمال، فرغم الدور الأساسي الذي يضطلعن به في تحقيق الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد الوطني، فإن ظروف نقلهن اليومية من وإلى الضيعات الفلاحية تظل غير إنسانية، بل وخطيرة ومخالفة لأبسط معايير السلامة والكرامة الإنسانية.

وفي نفس الإطار، فإن هناك مجموعة من القضايا تتعلق بأوضاع العديد من الفئات العاملة في القطاع الفلاحي في حاجة ماسة إلى إيجاد حلول لمشاكلها، ويتعلق الأمر بالمهندسين والبياطرة والمتصرفين والتقنيين والمحررين وأعوان إداريين وأعوان تقنيين، يعيشون أوضاعا صعبة، نتيجة الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية، والتي تتطلب منكم اتخاذ إجراءات عاجلة لحلها، لتمكين هذه الفئات من حقوقها العادلة، وذلك عبر تحسين الأنظمة الأساسية الخاصة بها، بما يضمن تحسين ظروفهم، وصون كرامتهم، وتمكينهم من أداء مهامهم في بيئة مهنية مستقرة ومحفزة.

وفيما يتعلق بقطاع الصيد البحري، والذي يكتسي أهمية بالغة في تعزيز الأمن الغذائي لبلادنا، وأيضا على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعي، ويشغل حوالي 270 ألف عامل تقريبا، ويساهم بـ 15.5 مليار درهم في الاقتصاد الوطني.

فإننا نذكر بأن البحارة الذين يشكلون عماد هذا القطاع الحيوي لا زالوا يشتغلون في ظروف صعبة، ومن غير المقبول أن تبقى فئات واسعة من البحارة في وضعية هشاشة اجتماعية واقتصادية، رغم دورهم المركزي في السلسلة الإنتاجية.

ونعتقد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن مواجهة مختلف هذه التحديات وغيرها، والتي لا يتسع المجال للوقوف عليها، التي تواجه أمننا الغذائي، يجب أن تتم عبر دعم الإنتاج الوطني أولا، وهو دعم إن تم القيام به، فيجب مضاعفة الجهود المبذولة فيه، مع الحرص على التقييم الدائم لكل الإجراءات والتدابير المتخذة في هذا المجال.

وفي هذا الموضوع بالذات، فإننا نجدد التأكيد على الأهمية البالغة لتقييم أثر كل دعم مباشر أو غير مباشر، وكل تحفيز، وكل تغيير يطرأ على أسعار الضرائب ومدى انعكاسها على الأثمان، وعلى القدرة الشرائية للمواطنين وعلى الاقتصاد الوطني وعلى الملزمين بها أيضا، وتقدير مدى الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل الامتيازات والتحفيزات، وذلك بهدف حذفها أو الإبقاء عليها، وذلك مراعاة للوظيفة الأساسية لكل دعم أو ضريبة أو تحفيز، والمتمثل أساسا في تحمل التكاليف العمومية، وضمان التوزيع العادل والمنصف للثروة، وتعزيز التضامن بين المواطنين، وتحقيق التوازن الاجتماعي، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

ومن أجل رفع التحديات المطروحة، لا سيما في ظل هذه الظرفية العالمية غير المستقرة، والتي لها أثار مباشرة على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، لا بد من بذل المزيد من الجهود للنهوض بالاستدامة، وبالسيادة الغذائية، والأمن الغذائي، وذلك عن طريق دعم القطاع الفلاحي بحلول مبتكرة، لجعله أكثر استدامة وأكثر صمودا، مع معالجة مختلف الاكراهات والصعوبات، خاصة تلك التي سبق وأن توقفت عندها عدة تقارير رسمية، واتخاذ ما يلزم لمواجهتها.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، لا بد لي أن أضم صوتي إلى صوت كافة المستشارات والمستشارين المحترمون بتهنئة المنتخب المغربي لكرة القدم، من لاعبين وطاقم تقني وإداري، بمناسبة تأهلهم المستحق إلى الدور الثمن النهائي، متمنين له كامل التوفيق في

مواصلة هذا المسار.

السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

أتشرف اليوم بالتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمساءلة رئيس الحكومة المتعلقة بمناقشة واحدة من أبرز القضايا التي تشغل بال المواطن المغربي، فموضوع الأمن الغذائي لا يتعلق فقط بتدبير قطاع أو سياسة منعزلة، بل هي قضية سيادية ترتبط بالاستقلال الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والقدرة على صون كرامة المواطنين.

ويأتي هذا النقاش في سياق دولي وإقليمي بالغ التعقيد، عنوانه اضطراب الأسواق العالمية وتصاعد التوترات الجيوسياسية وتفاقم آثار التغيرات المناخية، وفي سياق وطني يطبعه استمرار الإجهاد المائي وارتفاع أسعار المواد الأساسية وتنامي القلق المشروع للمواطنين بشأن قدرتهم على الولوج إلى غذاء كاف وآمن وبأسعار معقولة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن كان الأمن الغذائي في كل دول العالم يقاس بقدرة الحكومة على تأمين غذاء مواطنيها في الأزمات، فالمواطنون المغاربة يقيسونه بتأمين قوت اليوم الذي أضحى ينهك جيبهم ويهدد استقرار أسرهم، وليس عدد المخططات والاستراتيجيات والعروض التي قدمتها حكومتكم.

لقد جعلت التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره، الأمن الغذائي قضية سيادة، وجعلت من الماء ركيزة استراتيجية، وأكدت أن تدبيره ينبغي أن يخضع لمنطق الاستباق والتخطيط والنجاعة، لأن الأمن المائي هو المدخل الطبيعي للأمن الغذائي.

فإشكالية ندرة الماء التي نعيشها اليوم في عدة مناطق في بلادنا تعتبر التحدي الأكبر باعتبارها مسألة حيوية ومصيرية وجب التعامل معها بجدية وعقلانية، من أجل تعزيز المخزون المائي الوطني الذي يتعرض للاستغلال المفرط، خاصة وأن المنظومة المائية تواجه العديد من التحديات المرتبطة أساسا بالتقلبات المناخية من جهة، وبشكل خاص ومطلق بالتسيير العشوائي لقطاع الماء.

وهنا لا يفوتنا التنبيه إلى ضرورة حماية وعقلنة تدبير الموارد المائية وتعزيز التنمية القروية المندمجة والمستدامة، مع الاعتماد على استراتيجيات مائية حقيقية وذات فاعلية على المستوى القريب والمتوسط ليكون لها أثرا ناجعا في الأزمات الغذائية الداخلية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد قدمتم للمغاربة "المخطط الأخضر"، ثم بشرتموهم بـ "الجيل الأخضر"، لكن النتيجة التي يعيشها المواطن اليوم هي أن بلادنا التي كانت تتصدر العديد من المنتجات الفلاحية، أصبحت تبحث في الأسواق الدولية عن مواد كانت بالأمس القريب جزءا من الأمن الغذائي اليومي للمغاربة.

وعلى ما يبدو، فإن المتأمل في مؤشرات الهشاشة والفقر في المجتمع المغربي وبسبب الزيادات المستمرة في الأسعار، والتي تقضي بالضرورة إلى تحطيم القدرة الشرائية لدى فئات واسعة من المواطنين، أدى إلى بناء ثنائية جماعية خطيرة، طبقة اجتماعية تزداد غنى وثراء، وطبقة اجتماعية أخرى يتضاعف فقرها وتتعمق قسوة ظروف معيشتها.

المطلوب اليوم من الحكومة هو الرفع من القدرة الشرائية لأوسع فئات المواطنين لتمكينها من اقتناء المواد الأساسية التي تحتاجها، وضرورة التقليل من نسبة التصدير لضمان استقرار الأسعار والتقليل من انعكاساتها الاجتماعية، مع ضرورة اتباع استراتيجية مبنية على الاستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات المتاحة، سواء كانت مادية أو طبيعية، والاستفادة من المميزات النسبية للأراضي والثروات الحيوانية والزراعية والمياه، مع الاستعانة بالأبحاث العلمية التطبيقية لزيادة الانتاج الوطني من المواد الغذائية لتقليل الفجوة الغذائية، وما يتبع ذلك من انخفاض للاستيراد.

لذلك، فمن الواجب تعزيز الاستثمار الفلاحي وعصرنة العمليات الفلاحية وإدراج صناعة المنتوجات الغذائية الفلاحية ضمن مجهود التنمية المستدامة، مع ضرورة تتبع تحولات الأسعار الفلاحية في الأسواق العالمية من أجل زيادة القدرة على الاستجابة المبكرة في حال حدوث الأزمات، لأنه في حالة تعذر تحقيق الأمن الغذائي، فهناك خطر كبير بأن نواجه أزمات كبرى ستكون أثرها وخيمة على الاقتصاد وعلى المستهلك وعلى الأمن الداخلي للبلاد.

وفي الختام، السيد رئيس الحكومة، إننا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية ومن موقع معارضة بناءة ووطنية ومسؤولة، نقول بوضوح إن بلادنا تحتاج اليوم إلى مراجعة شاملة للسياسة الفلاحية والمائية والطاقية، التي تقوم على أولوية الأمن الغذائي الوطني قبل منطق الأرقام، وعلى حماية الفلاح الصغير قبل الاحتفاء بالمؤشرات، وعلى جعل السيادة الغذائية خيارا استراتيجيا للدول،ة لا مجرد شعار.

وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ما تفوتناش حتى احنا الفرصة باش نهنؤو المنتخب الوطني على التأهل ديالو المستحق فمقابلة دالبارح، بالروح نفسها اللي انتصر بها المغرب اليوم فجرا فالميدان الرياضي، نؤمن أنه بإمكانه أن ينتصر كذلك في رهان الأمن الغذائي، لأنه رهان سيادة ورهان مستقبل ورهان أجيال.

الأمن الغذائي ما بقاش اليوم مجرد قضية مرتبطة بالإنتاج الفلاحي، ولكن ولى عنوان لسيادة الدول، ومقياس القدرة ديالها على حماية المواطنين ديالها، وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ومن حسن حظ بلادنا أنها تتنعم بقيادة رشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اللي جعل من الأمن المائي والغذائي ورشاً استراتيجياً، وأعطى التوجيهات السامية ديالو لإطلاق مشاريع كبرى ستشكل دعامة صلبة لمستقبل مغرب الغد.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا بد أن نثمن المجهودات المبذولة في تثمين استراتيجية "المخطط الأخضر" و"الجيل الأخضر"، ومواصلة دعم الفلاحين، وتعزيز الحماية الاجتماعية بالعالم القروي والعمل على استقرار الأسعار، ومن هنا نؤكد أنه من الإجحاف مقارنة أسعار ما قبل "كوفيد" مع الأسعار الحالية.

كما ننوه بالإسراع في إنجاز مشاريع تحلية مياه البحر، وتعزيز الربط بين الأحواض المائية، ومواصلة بناء السدود، وتوسيع شبكات الري الموضعي، وهي مشاريع استراتيجية لا تعالج إكراهات الحاضر فقط، ولكن تؤسس لأمن غذائي مستدام للأجيال القادمة.

كل هذه الإنجازات التي حققتها حكومتكم، السيد الرئيس، حكومة الإنجازات الكبرى، كنا قلناها من قبل، ولكن نضيفو عليها كذلك حكومة التحديات، تيشكل رصيد وطني يستحق التثمين، ومنطلق لمغرب أفضل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد ولى الزمن الذي كان فيه الأمن الغذائي تيتختزل في الإنتاج الفلاحي وحده.

فالأمن الغذائي يبدأ من الماء، ويمر عبر الفلاحة ثم الصناعة، فاللوجيستيك، فالبحث العلمي، والطاقة، وسلاسل التوزيع، وينتهي عند مائدة المواطن المغربي.

ولهذا، فإن الصناعة الغذائية الوطنية ولات اليوم إحدى أهم الدعائم الأساسية للأمن الغذائي، بما توفره من تثمين للإنتاج الوطني، وخلق للقيمة المضافة ومناصب الشغل وتعزيز للصادرات.

الأمن الغذائي لا ينتج فقط في الحقول، بل يُصنع في المصانع، فوحدات التخزين، فالموانئ، فالمنصات اللوجيستية، في المختبرات دالبحث والمراقبة، وفي كل مقاولة تستثمر وتبتكر وتخلق القيمة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

النجاح الحقيقي ما تيكمنش فقط في تجاوز الأزمات، ولكن في تحويل هاذ الأزمات إلى فرص، وتحويل الإنجازات إلى منطلقات لإنجازات أكبر وأكبر.

ومن هذا المنطلق، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أتقدم ببعض المقترحات:

- **أولاً**، الاستثمار بقوة في الأمن المائي، واعتماد حلول أكثر نجاعة لترشيد الموارد المائية؛
- **ثانياً**، تعزيز الاستثمار في الصناعات الغذائية والتحويلية، وتشجيع تثمين المنتجات الفلاحية محلياً، وتطوير صناعات التعبئة والتغليف؛
- **ثالثاً**، تعزيز قدرات التخزين الاستراتيجي، حتى تصبح بلادنا أكثر استعداداً لمواجهة التقلبات الدولية؛
- **رابعاً**، تشجيع الابتكار والرقمنة والذكاء الاصطناعي والبحث العلمي في المجال الفلاحي، لأن فلاحة ديال الغد ستكون الفلاحة ديال المعرفة والتكنولوجيا؛
- **خامساً**، مواصلة تحديث مسالك التسويق، وتعزيز دور التنظيمات البين مهنية في بلورة وتتبع السياسات، كما يتعين العمل على تأهيل وتحديث الأسواق اليومية والأسبوعية، وإضفاء الطابع العصري عليها، باعتبارها فضاءات تجارية محورية لعرض وتسويق المنتجات الفلاحية الوطنية وتعزيز جاذبيتها وجودتها؛
- **سادساً**، مواصلة دعم المقاولات الوطنية، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتأهيلها لمواكبة المعايير الدولية.

وبهذه المناسبة، كنجددو التنويه بحل الإشكال المطروح سابقاً في عمالة القطاع الفلاحي، مما ساهم في الحد من التردد في الولوج إلى سوق الشغل المصرح به بسبب التخوف من فقدان أهلية الاستفادة من الدعم المباشر.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أثبتت التجارب الدولية أن الأمن الغذائي ما كتصنعوش الحكومة بوحدها، وكذلك ما تيصنعوش القطاع الخاص بوحدو، وإنما كيتحقق فاش كتتحول هاذ الشراكة بيناتهم إلى مشروع وطني دائم وقادر.. من أجل بناء نموذج غذائي أكثر صلابة، أكثر تنافسية، وأكثر استدامة.

كنختم بالقول السيد الرئيس، يمكن للدول تستورد بعض المواد الأساسية، لكنها ميمكنهاش تستورد الأمن الغذائي ديالها.

فالأمن الغذائي ماشي سلعة تتشرى، بل سيادة تتبنى، وإرادة تتصنع، واستثمار في المستقبل، مستقبل مغرب الغد.

وإذا كانت الأمم تتعرف بتاريخها، فإنها تُحترم بقدرتها على تأمين مستقبلها.

والمغرب، بقيادة صاحب جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وبفضل الأوراش الاستراتيجية اللي انخرطت فيها الحكومة، اختار أن يبني أمنه الغذائي بثقة وبالعمل وبالشراكة، حتى يبقى قراره الوطني حراً، سيادياً

ومستقلاً.

شكرا لكم، و"ديما مغرب".

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

فليتفضل، السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد رئيس المجلس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي، عضوات وأعضاء المجلس،

شكرا لكم، السيد رئيس الحكومة، على جوابكم وعلى المعطيات التي قدمتموها بشأن الجهود الحكومية المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي.

وهو ورش استراتيجي أصبح يحتل مكانة مركزية في ظل توالي سنوات الجفاف وتفاقم آثار التغيرات المناخية وما تعرفه الأسواق الدولية من اضطرابات متكررة، أثبتت أن الارتهان للخارج في توفير المواد الأساسية يجسد مصدر إشكالات حقيقية.

فالأمن الغذائي اليوم، لم يعد مجرد قضية فلاحية أو اقتصادية، بل أصبح قضية سياسية بامتياز، ترتبط بحق المواطنين في الغذاء وبقدرة الدول على حماية استقلالها واستقلال قرارها الاقتصادي والاجتماعي في مواجهة الأزمات الدولية.

ومن هذا المنطلق، فإن تحقيق السيادة الغذائية، يجب أن يصل إلى منتهاه، عبر بناء سياسة فلاحية وطنية جديدة، يكون هدفها الأول ضمان توفير الغذاء الكافي والسليم والمستدام للمغاربة قبل اعتبارات أخرى، وهو ما يفرض في تقديرنا العمل على:

- إعطاء الأولوية لإنتاج المواد الغذائية الأساسية الأكثر استهلاكا؛
- تشجيع الزراعات الملائمة للخصوصيات المناخية لبلادنا؛
- ترشيد استعمال المواد المائية؛
- حماية الأراضي الفلاحية من التوسع العمراني والمضاربة العقارية؛
- الحد من الزراعات المستنزفة للمياه كلما تعارضت مع متطلبات الأمن الغذائي.

كما يتطلب الأمر مراجعة عدد من الاختيارات التي أثبتت محدوديتها، وذلك من خلال تحقيق توازن أفضل بين متطلبات التصدير وضمان تموين السوق الوطنية وتقوية المخزون الاستراتيجي بالمواد الأساسية وتطوير الصناعات الغذائية الوطنية والرفع من قدرات التخزين والتثمين.

وكلها إجراءات من شأنها، السيد رئيس الحكومة المحترم، التقليص من التبعية للأسواق الخارجية والحد من تأثير تقلباتها على القدرة الشرائية للمواطنين.

ولا يمكن الحديث على الأمن الغذائي دون حماية الفلاحين الصغار الذين يشكلون العمود الفقري للإنتاج الفلاحي، ويساهمون في الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى استقرار العالم القروي، مما يستدعي تمكينهم من الولوج إلى الأرض والتمويل والتأمين الفلاحي ودعم تعاونياتهم وحمايتهم من هيمنة الوسطاء والمضاربين، ومن الاختلالات التي تعرفها بعض سلاسل التسويق.

كما أن الأمن الغذائي لا يكتمل ما لم ينعكس بشكل ملموس على موائد المغربيات والمغاربة وعلى قدرتهم على اقتناء حاجياتهم الأساسية، فالمواطن لا يقيس نجاح السياسات العمومية بنجاح الإنتاج أو المؤشرات التقنية، وإنما بما يتحمله من أعباء لتأمين القفة اليومية التي تثقل كاهل الطبقة العاملة وذوي الدخل المحدود والمتقاعدين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن صيانة الأمن الغذائي، في أفق تحقيق السيادة الغذائية، ينطلق أيضا من تثمين الرأسمال البشري العامل بالقطاع، فلا يمكن بناء فلاحة قوية بموارد بشرية تجهض حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، فموظفو الوزارة ومستخدمو المؤسسات العمومية، وأطر البحث العلمي الزراعي والاستشارة الفلاحية، ومستخدمي السلامة الصحية والعمال الزراعيون والفلاحين الصغار، جميعهم يشكلون الحلقة الأساسية في منظومة الأمن الغذائي الوطني.

وعلى هذا الأساس، فإن تحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية يعد استثمارا مباشرا في الأمن الغذائي لبلادنا، وهو ما يقتضي:

✓ التعجيل بتحيين الأنظمة الأساسية للمؤسسات العمومية التابعة للقطاع؛

✓ التعجيل بإخراج النظام الأساسي المنصف لمستخدمي المكتب الوطني للسلامة الصحية والمنتجات الغذائية (l'ONSSA[5])؛

✓ إنصاف المستخدمين وتحقيق المساواة فيما بينهم في التعويضات؛

✓ إحداث أنظمة تكميلية للتقاعد بالنسبة للمنخرطين في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛

✓ الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية مع اعتماد مقاربة تشاركية في مختلف الإصلاحات التي يعرفها القطاع.

كما نجدد التأكيد، السيد رئيس الحكومة المحترم، على ضرورة تحسين أوضاع العمال الزراعيين والعمل على تعزيز وتقوية مراقبة احترام قانون الشغل وتحسين شروط الصحة والسلامة المهنية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

[5] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des **P**roduits **A**limentaires.

في الختام، إن تحقيق السيادة الغذائية لبلادنا، لا يمكن تصورها دون سياسة عمومية متكاملة، تجعل الإنسان والأرض والماء في صلب التنمية، وتضع الفلاح والعامل والموظف والمستخدم العمومي، وفي قطاع النقل بكل أصنافه البري والبحري والجوي، في قلب المنظومة الإنتاجية، باعتبارهم الضامن الحقيقي لاستدامة الإنتاج الوطني.

لذلك، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، ندعو إلى إطلاق حوار وطني حول السيادة الغذائية يشارك فيه مختلف المتدخلين من قطاعات حكومية ومهنية ونقابات وباحثين ومنظمات المجتمع المدني، قصد بلورة رؤية وطنية متكاملة تجعل من تحقيق السيادة الغذائية خيارا استراتيجيا للدولة ويوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان الحق في العيش الكريم.

وفي النهاية، أود باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أهنئ الشعب المغربي ملكا، حكومة وشعبا على الإنجاز التاريخي التأكيدي الذي بناه أبناء الطبقة العاملة في كأس العالم الأخير.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المنسق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، لا يسعنا إلا أن نتوجه بكامل الشكر والثناء للحكومة المحترمة على تفاعلها الإيجابي والشجاع مع ملف الأمن الغذائي.

ونثمن عاليا التدابير الاستباقية والجهود الجبارة التي بذلتها لتأمين تزويد الأسواق الوطنية وضمان استقرار الإمدادات، حيث إنه ورغم التحديات المناخية المعقدة فإن الانفراج المائي المهم الذي عرفتها بلادنا بفضل التساقطات الأخيرة والتي رفعت النسبة الإجمالية لملء السدود إلى نحو 73%، وبمخزون تجاوز 12 مليار متر مكعب، تعكس نجاح التعبئة الوطنية، وهو ما يجعلنا ندعو إلى استثمار هذا الزخم لتجاوز بعض الملاحظات التي رصدها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، خاصة ما يتعلق بتسريع وتيرة استكمال وتفعيل بعض مشاريع الماء الشروب والسقي، المنجزة أو المبرمجة، لتفادي أي تعثر في الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، وتحقيق أقصى نجاعة ممكنة في مواجهة الإجهاد المناخي المستقبلي.

وفي هذا السياق التشاركي البناء، نشيد بالدعم الحكومي الموجه لقطاع الفلاحة، ونرى أن تنبيه تقرير المجلس الأعلى للحسابات للاختلالات الهيكلية المنظمة لتسويق المنتجات الفلاحية وتعدد الوسطاء، يشكل فرصة مواتية للحكومة للمضي قدما في وتيرة إصلاح أسواق الجملة وعصرنة مسارات التوزيع، وهو الإصلاح الكفيل بحماية القدرة الشرائية للمواطنين وضمان انعكاس هذا المجهود الحكومي على الأسعار النهائية للخضر واللحوم الحمراء في الأسواق الوطنية.

توازيا مع تعزيز برامج الدعم المباشر للأعلاف لتشمل بشكل أوسع صغار الفلاحين والكسابة في العالم القروي، باعتبارهم حجر الزاوية في منظومة الإنتاج الحيواني والزراعي الوطني، لأنه ورغم كل المجهودات المبذولة، تظل الفروقات التسويقية جد حارقة، حيث تشير البيانات الرسمية والميدانية إلى أن معدل التضخم السنوي المسجل مستمر في الضغط على الخدمات والأسعار، في حين قفزت أثمان اللحوم الحمراء إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، تراوحت بين 120 و140 درهم للكيلوغرام.

تزامنا مع ارتهان بلادنا المقلق لاستيراد حاجياتها البنيوية من الحبوب واللجوء المستمر لاستيراد الأبقار واللحوم لتغطية النقص الحاد في السوق الداخلية، هذا التفاوت الصارخ يكشف بوضوح أن المشهد الاقتصادي يواجه تضخما بنيويا ناتجا عن غياب النجاعة في ضبط مسارات التوزيع وتعدد الوسطاء، وهي أرقام ومعطيات تسائل بالدرجة الأولى مدى قدرة السياسات الحكومية الحالية على ترجمة الأرقام الماكرو اقتصادية إلى استقرار حقيقي يلمسه المواطن البسيط في معيشه اليومي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا واثقون من قدرة الحكومة على تحويل الملاحظة الدستورية بشأن عجز الميزان التجاري لبعض المواد الأساسية، كالحبوب واللحوم، إلى رافعة حقيقية لتعزيز السيادة الغذائية، من خلال مواصلة تشجيع الإنتاج المحلي وتفعيل رؤية طموحة ومستدامة لمنظومة المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية.

لكن السؤال المطروح، السيد رئيس الحكومة، اليوم هو أين هو الخلل؟ هل في القطاع الوزاري المعني؟ أم بسبب تغلغل الوساطة غير المشروعة في سلاسل التوزيع؟

السيد رئيس الحكومة،

إن التأسيس لسيادة غذائية مستدامة اليوم، يمر حتما عبر معالجة المعاناة اليومية للمواطن البسيط مع قفة العيش، فالسيادة الغذائية هي مرحلة استراتيجية كبرى تأتي بالضرورة كخطوة موالية ومبنية على نجاحنا، أولا، في توفير المواد الغذائية الأساسية في الأسواق بأسعار عادلة ومعقولة، تراعى فيها وبشكل صارم، القدرة الشرائية الحقيقية للمواطنين، لأن الاستقرار الاجتماعي واليومي للأسر هو الحجر الأساس الذي سنشيد عليه معا معالم سيادتنا الوطنية الشاملة، تحت القيادة الرشيدة المتبصرة لجلالة الملك نصره

الله وأيده.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا للمنصة.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يكتسي موضوع الأمن الغذائي أهمية استراتيجية، لأنه لم يعد شأن القطاع يهم الفلاحة فقط، بل أصبح رهانا سياديا يرتبط بالأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي وكرامة المواطن.

وما تعيشه بلادنا والعالم من تحولات مناخية واقتصادية وجيو سياسية، يؤكد أن الحكومات القوية، ليس فقط تلك التي تحقق نسبة نمو مرتفعة، وإنما تلك القادرة على ضمان الغذاء لمواطنيها في كل الظروف.

غير أن الأمن الغذائي في نظرنا لا يقاس فقط بوفرة الإنتاج أو بحجم الصادرات الفلاحية، وإنما يقاس بقدرة المواطن على ولوج غذاء مستدام وبأسعار مقبولة ومعقولة، فما جدوى الحديث عن وفرة بعض المنتجات إذا كانت فئات واسعة من المغاربة لم تعد قادرة على اقتنائها بسبب الغلاء المتواصل؟

السيد رئيس الحكومة،

لقد أصبح الغلاء هو العنوان الأبرز للحياة اليومية للمغاربة، فأسعار اللحوم الحمراء، البيضاء، الأسماك، الزيوت والخضر والفواكه والقطاني وغيرها من المواد الأساسية، عرفت ارتفاعات متتالية أثرت بشكل مباشر على ميزانية الأسر، في الوقت الذي لم تعرف فيه الأجور والمعاشات نفس الوتيرة، مما أدى إلى تآكل مستمر للقدرة الشرائية، خاصة لدى الطبقة المتوسطة والفئات الهشة.

واليوم أصبح المواطن يقتني حاجياته الأساسية بمنطق المفاضلة بعدما كان يقتنيها بمنطق الحاجة، وهذه ليست مجرد أرقام ومؤشرات اقتصادية، بل واقع اجتماعي ينعكس على جودة التغذية وعلى صحة الأسر وعلى الإحساس العام بالاستقرار.

السيد رئيس الحكومة،

إن السوق الوطنية ما تزال تعاني من تعدد الوسطاء، المضاربات والاحتكار، ومن ضعف المراقبة ومن اختلال سلاسل التسويق، وهو ما يجعل الفلاح يبيع منتوجه بثمن متدني، بينما يصل إلى المستهلك بأضعاف ديال ذاك الثمن، وهذه الوضعية لا تخدم لا المنتج ولا المستهلك، وإنما تخدم المضاربين فقط.

السيد رئيس الحكومة،

من جهة أخرى، فإن توالي سنوات الجفاف أبان عن الحاجة إلى مراجعة النموذج الفلاحي، بما يحقق التوازن بين تشجيع الصادرات وضمان تموين السوق الوطنية ويحافظ على الموارد المائية ويعطي الأولوية للإنتاج المرتبط بالأمن الغذائي، مع دعم الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين يشكلون الدعامة الأساسية للإنتاج الفلاحي الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

إن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعتبر أن الحديث عن الأمن الغذائي لا يمكن أن ينفصل عن الحديث عن العدالة الاجتماعية، فكيف يمكن أن نتحدث عن الأمن الغذائي بينما القدرة الشرائية للمواطن تتراجع سنة بعد أخرى.

إن حماية القدرة الشرائية تقتضي إجراءات عملية وملموسة، وفي مقدمتها:

- ✓ تشديد مراقبة الأسواق والتصدي للمضاربات والاحتكار بكل صرامة؛
- ✓ إعادة تنظيم مسالك التوزيع للحد من تعدد الوسطاء؛
- ✓ دعم الإنتاج الوطني الموجه للسوق الداخلية وضمان التوازن مع سياسة التصدير؛
- ✓ تحسين دخل الأجراء والمتقاعدين بما يواكب ارتفاع تكاليف المعيشة؛
- ✓ وتفعيل آليات المنافسة والشفافية حتى لا تبقى الأسعار رهينة لممارسات غير مشروعة.

إن الأمن الغذائي مسؤولية حكومية جماعية، لأنه يتقاطع مع الفلاحة والماء والتجارة والمالية والصناعة والشغل والحماية الاجتماعية، لذلك فإن المطلوب اليوم هو رؤية مندمجة تجعل المواطن في صلب السياسات العمومية، وليس مجرد متلقي لآثارها.

وفي هذا السياق، كان على الحكومة الانتقال من التدبير الظرفي للأزمات إلى بناء سياسة غذائية وطنية مستدامة قادرة على تعزيز السيادة الغذائية وحماية الموارد الطبيعية وضمان استقرار الأسعار وصون القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات.

وفي الختام، السيد رئيس الحكومة، لا يمكن الحديث عن الأمن الغذائي في بلد أصبح فيه الهاجس الأول للمغاربة هو ثمن الغذاء، فالأمن الغذائي لا يبدأ من الحقول، بل يبدأ من مائدة الأسر المغربية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للمستشار خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي.

فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

واسمحوا لي في البداية أن أنوه بالفوز المستحق والروح القتالية لمنتخبنا الوطني في كأس العالم، بقيادة المايسترو محمد وهبي وبدعم من السيد فوزي لقجع، رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

ارتباطا بالموضوع، السيد رئيس الحكومة، في الأمن الغذائي، اسمحوا لي أن أناقش هذا الموضوع من زاوية تتجاوز الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لتوفير الغذاء، إلى مساءلة مدى قدرة المغاربة اليوم على تأمين العيش الكريم في ظل التقلبات الداخلية والخارجية؟

فبالرغم من الاعتمادات المالية المهمة التي تمت تعبئتها، ورغم المخطط الأخضر والجيل الأخضر، إلا أن القدرة الشرائية للمغاربة تضررت بشكل كبير في عهدكم السيد رئيس الحكومة.

ولهذا، فالمغاربة اليوم ينتظرون منكم حذف الأسعار الإضافية المرتفعة، ياك قلتم، السيد رئيس الحكومة، أنكم تنصتون لنبض المغاربة، فاليوم لم يعد المواطن قادرا على تأمين الحاجيات الأساسية، في ظل الارتفاع غير المسبوق للأسعار.

بالمناسبة، السيد رئيس الحكومة، أنوه بتجاوبكم مع مداخلتي الأخيرة حول قضية حذف الساعة الإضافية، غير خصكم، السيد رئيس الحكومة، أنكم تسمعو لنبض الشارع بخصوص مطالب أخرى، السيد رئيس الحكومة، تسقيف سن التوظيف في 35 سنة غير كافية، رجعو إلى 45 سنة، السيد رئيس الحكومة، أنصفو المتقاعدين اللي ما استافدوش، السيد رئيس الحكومة.

كنا نأمل ونحن نعيش اليوم في غمرة الفرح والانتصار الذي حققه المنتخب المغربي أن حكومتكم بنفس النجاعة والفعالية، كثيرة هي الوعود التي تم إطلاقها، سواء في برنامجكم الحكومي، لكن المنجزات على أرض الواقع تظل دون انتظارات المواطنين.

ولذلك، ندعوكم من هذا المنبر إلى تدارك ما يمكن تداركه فيما تبقى لكم.

بعض النقط، السيد رئيس الحكومة، خصكم تمشيو كذلك لتسقيف سن المحروقات واعتماد آليات واضحة لضمان التوازن في السوق بين العرض والطلب.

نلاحظ أن الأسعار ترتفع دوليا تنعكس محليا، تنخفض دوليا ولا تنخفض محليا، اتخاذ إجراءات ملموسة، السيد رئيس الحكومة، لإنصاف المناطق النائية والجبلية، آيت بوكماز، أنفكو، الجنوب الشرقي والحوز وتاونات، أعتقد، السيد رئيس الحكومة، توصلتم بمراسلات من عدد من البرلمانيين، المجتمع المدني، لتصنيف إقليم تاونات ضمن المناطق المنكوبة جراء الفيضانات الأخيرة.

تهربتم، السيد رئيس الحكومة، من إصلاح التقاعد رغم التزامكم سياسيا لأسباب انتخابية ربما محضة، على الأقل كون باشرتو الإصلاح ديال التقاعد ديال القطاع الخاص، عيب مازال كاين عندهم التسقيف ديال 4200 درهم.

ندعوكم كذلك إلى تسريع التدابير المتعلقة بتوفير الأمن، الأمن الدفاعي والأمن الصحي، الأمن الغذائي والأمن الدوائي والمائي.

كذلك، بهذه المناسبة نقول لكم السيد رئيس الحكومة، عدم استفادة عدد من مربي الماشية من الدعم المخصص لهم، ما استافدوش منو بالرغم أنهم دارو الإجراءات، بالرغم أنهم قدمو شكايات، وكذلك لا يمكن أن ننسى شغيلة القطاع الفلاحي والمؤسسات تحت الوصاية اللي حتى هوما تينتظرو كذلك الإنصاف.

وفي الختام، السيد رئيس الحكومة، ومن أجل بث نفس إيجابي قبل الانتخابات، ندعو إلى اتخاذ سياسات تترجم نتائج ملموسة وتعيد الثقة للمواطن في قدرة السياسات العمومية على تحسين ظروف عيشه والابتعاد عن المبادرات التي قد تصب فقط في صالح الانتخابات أو مبادرات انتخابوية.

بالمناسبة، الساعة الإضافية ما عرفتش بالضبط علاش خليتها حتى 20 شتنبر، وعلاش ما طبقتوهاش من الآن السيد رئيس الحكومة؟

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد المستشار.

الآن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة للرد على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين، فليتفضل مشكورا.

وعندك نفس الوقت، في إطار المرونة اللي تم الاتفاق عليها في ندوة الرؤساء، السيد رئيس الحكومة.

تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إيلا كان السيد المستشار هو من المجتمع المدني، ففعلا تصنت لك، كما تصنت للمجتمع المدني كلو، اللي كان عندو طلبات، والساعة راه كتبدل بين الفصول، والساعة ما يمكنش تبدل من اليوم لغدا، كي غدير مع ذوك الطيارات اللي جايين، وكيدير مع ذوك (les organisations) اللي كاينين الناس اللي

خدامين، الإنسان خصو يعرف الاقتصاد والعمل كيفاش كيكون، قبل ما يزيد في بعض الكلمات بحال هاذو.

ولكن إيلا كنتي فوسط هاذ المجتمع المدني اللي كان كيتحرك وكيتكلم وكيكتب، فحتى أنت راه سمعنا لك كما سمعنا للملايين ديال المغاربة، وبشرى للمغاربة على هاذ القرار ديال الحكومة، ماشي قرار ديالي، هذا قرار ديال الحكومة اللي فيه الأغلبية واللي تكلمت فيه واللي تناقشت فيه.

بغيت نقول لكم، إيلا سمحتو، غنمشي.. نعطي غير بعض الأرقام.

اليوم ولله الحمد خرجنا واحد النتائج اللي هي إيجابية وبحصيلة اللي تتحدث عن نفسها واسمحوا لي نعطي بعض الأمثلة:

- الخضروات حققت إنتاجا سنويا متوسطا ديال 8.100.000 طن بين 2023-2025، ارتفاع ديال 9% مقارنة مع الفترة ديال 2017-2020؛

- سلسلة الزيتون وصل متوسط الإنتاج 1.330.000 طن في واحد 2021-2025 ما كانتش فيهم الشتاء، كانو سنوات صعاب، وصلنا هاذ السنة الحمد لله لـ 2 مليون ديال طن من الإنتاج و600 ألف طن من الزيت في موسم 2025، إيلا هاذ المخططات كلهم ما عملوش العمل ديالهم، ما عرفت أشنو اللي غادي يتعمل؟

كنقول 2 المليون ديال الطن ديال الزيتون هاذ العام، من الناس اللي كانوا قبل منا وبلا ما نذكر حتى حزب ولا حتى أشخاص اللي كنحترمو، قبل ما نجيو الزيتون في البلاد كان 700.000 طن، 760.000 طن، اللي كان فيها الإنتاج، يعني ضربناها في 3 ديال الإنتاج، والحمد لله الأمثلة هي كثيرة؛

- الحوامض، سجلت هاذ السنة 1.900.000 طن، ارتفاع ديال 24% باش طلعات هاذ السنة؛

- التمور، السيد المستشار المحترم من الرشيدية، حققت أداء استثنائي وصلت لـ 160.000 طن بارتفاع ديال 55%، يعني مقارنة مع الموسم الماضي؛

- الحبوب هاذ العام وصلنا لـ 90 مليون المعدلات اللي كانوا في السنوات اللي قبل ديال 55 مليون ديال القنطار، صعيب دير الفلاحة ديال الحبوب باش نكونو متفقين، إيلا ما كانتش الشتاء، إيلا ما كانتش المياه، ما نكذبوش على المغاربة، إيلا ما كانتش الشتاء راه ماشي بـ (le goutte-à-goutte) غادي دير، كاين (les systèmes d'arrosage) ديالهم، ولكن راه ما كافيينش باش توصل لهذاك الإنتاجية اللي كاينة.

والحبوب كاين الناس اللي عندهم الأمطار اعطاهم لهم الله بكثرة، وكيكون الأثمنة اللي هي عالمية اللي غيمكن لنا نستوردو منها، وكاين المسائل اللي عندنا الإمكانيات (on est en phase de production) ديالنا هي اللي غادي نبنيو بها إن شاء الله؛

- اللحوم البيضاء، وصلت هاذ العام لـ 820.000 طن سنة 2025 مقابل 685.000 طن في 2020؛

- اللحوم الحمراء، وصلنا لـ 530.000 طن من بعد الصعوبات اللي مرينا بها في السنوات الماضية، وندخل للموضوع ديال اللحوم الحمراء، اللحوم الحمراء والقطيع الوطني لازم ما نأكد أن الحكومة كتتعامل مع هاذ الملف بمنطق المسؤولية والاعتماد على المعطيات الحقيقية، ماشي بمنطق المزايدات السياسية، أي قرار كنتاخذوه وكينطلق في مصلحة البلاد ومصلحة الكسابة الفلاحين ومن مصلحة المواطنين، وكذلك غنبقاو خدامين بهاذ المنهج مهما كانت الانتقادات والحسابات السياسية الضيقة.

هاذ الملف ما كنشتغلوش عليه من زاوية فئة معينة فقط، لا الكسابة بوحدهم ولا المستهلكين بوحدهم، إنما كنبحثو دائما على التوازن اللي كيخدم المصلحة العامة ديال الجميع.

لأن اليوم كاين جوج تحديات كبار اللي كيواجهو هاذ القطاع:

- التحدي الأول: هو تأثير سنوات الجفاف المتتالية على القطيع؛

- التحدي الثاني: هو ارتفاع الأثمان ديال الأعلاف وتكاليف الإنتاج اللي كيأثر مباشرة على الأسعار واللي كيوصل به المنتوج للمواطن.

لا بد ما نعطيكم غير واحد المعلومة، الأسواق العالمية ديال اللحوم، هاذ 6 سنين اللي فاتت، ملي كناخذ 6 سنين (la moyenne) ديال هاذ 6 سنين تجمعها كلها 190% ديال الزيادة ديال الثمن ديال اللحوم فالعالم، اللحوم كتزاد 32% سنويا فالعالم، هذا معطى ندخلوه ونحللوه ونفهمو شنو كاين، هذا معطى.

بالنسبة لعيد الأضحى، هاذ السنة لازم ما نأكد على أنه بعد الإهابة الملكية بعدم إقامة الشعيرة السنة الماضية، المجهودات اللي تعملات لإعادة الهيكلة ديال القطيع الوطني، الحمد لله بفضل التساقطات المطرية اللي عرفتها بلادنا واللي حسنات المردودية ديال جوج ديال الولدات، واللي كانت عندها وقع جد إيجابي على القطيع، كل هذه العوامل ساهمت في الرفع من الوفرة، وجميع الأسر اللي كانت عندها إرادة أنها تقوم بهاذ الشعيرة راه تمكنات من ذلك ولقات الأضحية المناسبة.

غير كل واحد والأثمنة ديالو، وكل واحد والإمكانيات، وكيفاش أنه الناس اللي جاو فالأخر السوق (s'est enflammée) لأنه الناس...

ومن جهة أخرى، خصنا نكونو واعيين بأن الطلب هاذ السنة كان مرتفع، (une grande augmentation) ديال الطلب ديال الحوالة، لأن المغاربة معروفين طبعا بالتشبث ديالهم بالتقاليد ديالهم، وهاذ الشي كيشكل مصدر فخر واعتزاز بالنسبة لبلادنا، والدور ديالنا، كحكومة وفاعلين، هو إيجاد ظروف جيدة لإقامة هذه الشعيرة، لأنه هاذ العام (la consommation) طلعات وكان الطلب كثير، بالنسبة حتى للدول العربية الأخرى، عندنا (les statistiques)، وعرفنا كيفاش المغرب كان بالنسبة للدول.. ولكن هاذي عادات وتقاليد اللي خص هاذيك الظروف أنهم يتوجد ليهم الأكباش

ديالهم ديال العيد.

وهذا، بالإضافة إلى الضغط المتزايد على اللحوم كيف ما هو الحال فالعالم اللي تكلمت عليه، كما أن الارتفاع اللي عرفته أثمان اللحوم الحمراء ماشي مرتبط فقط بالوضعية الوطنية، بل كاين كذلك سياق دولي صعيب عرف الارتفاع ديال أثمان الأعلاف، الطاقة، النقل، وهو ما أثر على تكلفة الإنتاج في عدة دول.

ورغم كل هاذ الإكراهات، بلادنا حافظت على وفرة المنتوجات الغذائية، على تزويد الأسواق بشكل منتظم، صحيح كانت بعض الاختلالات وبعض الضغوطات على مستوى الأسعار، والحكومة غادي تستمر في تنزيل الإجراءات الضرورية لدعم القطاع والحفاظ على التوازن بين المصلحة ديال المنتج والمصلحة ديال المستهلك.

وكنعرفو بأن المواطنين مازال كيشعرو بأن أثمان بعض المنتوجات، بالخصوص هاذي ديال اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء والبيض والخضرة، حتى الحوت موجود بكثرة، دابا كيجيو للحوت في الشهر ديال (janvier, février, mars) اللي ما كاينش الحوت، ما كاينش السردين لأنه أولا يعني الناس ما كيدخلوش يصيدو للرداءة ديال أحوال الطقس، وثانيا ما كيكونش الحوت، أو لا في واحد (la période) اللي كيكون فيها هذاك الراحة البيولوجية اللي ما يقدروش يصيدو، وكولشي كيبدا يتكلم على ثمن الحوت، علاش طالع ولا هذا.

ولكن اليوم، غادي تشوفو الوفرة اللي كاينة، يعني فهاذ الصيف أنه بان كاين الحوت وأن الأثمنة إن شاء الله غادي تكون مناسبة.

ولكن احنا غادي نواصلو الاشتغال على جميع الآليات الممكنة من أجل الرفع من العرض، احنا كنهضرو على اللحوم وتحسين مسالك التسويق، محاربة المضاربة والوسطاء غير المشروعين باش توصل المنتوجات للمواطن بأثمنة معقولة وفي ظروف أفضل.

لازم على بلادنا أن يكون عندنا 12 (marché) ديال (le gros) يعني في كل منطقة وفي كل جمعة، خص يكون فيها (marchés de gros) باش ينظم حولو الأسواق الأخرى، وهاذ الشي راه الحكومة كتشتغل عليه إن شاء الله.

وهاذ الشي ديال اللحوم إيلا استمرت الأثمنة هكا في الارتفاع، راه من الممكن أننا نرجعو نفعلو آليات ديال حذف الرسوم الجمركية باش نرجعو شوية ديال التوازن للسوق، لأن الهدف ديالنا واضح نحافظو على القطيع، أبيه، ونوجدوه للعيد أبيه، وندعمو الكسابة أبيه، ولكن نحافظو فنفس الوقت على القدرة الشرائية ديال المواطنين، وهاذ التوازن هو اللي غادي نبقاو خدامين عليه بكل مسؤولية وجدية وبعيدا عن أي مزايدات أو حسابات يعني سياسية ضيقة.

هو في الحقيقة دابا هاذ الشي ديال الكسابة واللحم، يعني هاذ النقاش كلو اللي كاين ناقصة فيه واحد القضية أنه راكم، راه احنا عشنا 7 سنين ديال الجفاف، راه هاذ الشي اللي كيخدمو به الكسابة، الحوالة ولا البقر ولا هذا، راه حتى هو كيعاني، إيلا ما كانش عندو الماء ما يشربش، إيلا ما كانش عندو فين يسرح باش ياكل، إيلا ما جبتيش ليه العلف ديالو اللي هو ولا بأثمنة عالمية اللي هي غالية، إيلا ما كاينش (périmètre irrigué) الماء وكنعطيه.. لأن فين كنصايبو هاذ الشي ديال العلف وذاك الشي بالخصوص، يعني في (périmètre irrigué)، راه الماء راه كان عندنا (le niveau) ديال (les barrages) بـ 25% تقريبا بين 25% و30% فـ 4 سنين، راه حتى لهاذ السنة عاد وصل لـ 72%، قلة الماء إشكالية، وأنا كنقول لكم هاذيك 25 ملي تدير القراءة ديالها غادي تدير واحد البراج اللي هو ديما كيدخل له الماء اللي هو مؤثر على البقية.

فقلة الماء أنه خلات أنه ما كانش يمكن أنه في بعض المناطق يكونو، يعني هاذ باش الناس تعمل شوية ديال الفلاحة ديال العلف وديال هذا.. وديال هذا..

هاذ الشي واقع ما يمكنش نجيو ونجلسو، عاد نفيقو اليوم الحوالة كانوا ناقصين ولا هذا، راه 7 سنين ديال الجفاف، وهاذ الشي ديال الله، احنا ما كنتحاسبو مع حتى شي واحد، هاذ الشي ديال الله، لأن الله اعطانا هاذ الشي، كما اعطانا هاذ العام الحمد لله الشتاء، كما اعطانا باش البراجات توصل حتى لـ 78%، الآن ها هي في 72، 73، وإن شاء الله غادي ندخلو بسنة فلاحية جيدة في السنة المقبلة، ونعاود نذكر بأنه قبل "مخطط المغرب الأخضر" كنا فـ 660.000 طن ديال زيت الزيتون، الآن احنا في 2 مليون.

قبل "مخطط المغرب الأخضر" كنا في 700.000 قنطار ديال البذور المختارة، اليوم احنا على الأقل 1.5 مليون يعني (double)، مجهودات اللي هي كبيرة، فعلا كاين إشكاليات يعني غادي نواجهوها وخصها تواجه، اللي هي أنه، وتتخص (surtout l'élevage)، اللحوم، لأنه ما كانتش الشتا واللحوم خصك باش تعاود تصنع وتوجد راه خصك شوية ديال الوقت.

إذن، دابا اللي واقع فالأعياد أنه الزيادات الكبرى اللي تيكونو في décembre و janvier، اللي تيتزادو راه خصهم 7 أشهر باش يعلفهم، باش يقدرو يكونو واجدين يوصلو على الأقل إلى 50 كيلو ولا هذا للاستهلاك.

وتتعرفو بأنه العيد الآن يعني تيجي تقريبا فهاذيك أسميتو.. إذن غادي ندوزو واحد المراحل اللي هي صعيبة، فلهذا احنا غادي نوجدو من الآن هاذ الشي، نفتحو الامكانيات باش اللي بغا يجيب شي منتوج يجيب المنتوج، واحنا ما تندعموش الاستيراد، وهاذوك الناس اللي قالو 13 مليار ديال الدعم مشات عند هذا.. راه حرام عليهم، حرام عليهم، حرام عليهم يكذبوا على المواطنين وعلى المغاربة.

لا يعقل أنه كتجي في (la loi de finances) تتدوزها عندكم في البرلمان

وتتقول ما غاديش ندير يعني الرسوم الجمركية وما غنديرش (TVA[6]) باش الناس تقدر تدخل اللحوم ويكون بواحد الثمن مناسب للناس، هذا ما شي دعم هذا، كنا في 200%، يعني كنا مقررين فوسط بلادنا أنه ما يمكنش يكون الاستيراد، لأن بغينا القطيع ديالنا.

اليوم، القطيع ديال البقر 2 مليون و100 ألف ديال البقر، إذا هبط بالنسبة لثلاثة مليون، باش نكونو واقعيين، إذن، خصنا نعاودو نخففو على راسنا، (au même temps) غادي نساهمو في التوليد وفي التحسين وفي تحسين الجودة، ونعطيو العلف ونعاونو، وما يجي شي حد يقول لنا بأنه زعما راه اعطيتو للفلاحة.. تكونو في بلاصتي وباللي تشوف بأنه 3 سنين أو لا 4 سنين ديال الجفاف، والناس فالبادية تتقطع ما عندهاش الماء، تتشوف الحولي ديالها أو لا (le bétail) ديالها تموت قدامها، وأنت تتفرج فيه وتقول لهم ما نعطيكش، ما نعاونكش، يعني هذا راه غير ممكن.

إذن هاذ الشي اللي تعمل هو اللي كان خصو يتعمل، ما كاين حتى خطأ، عملنا ذاك الشي اللي خص يتعمل أن نعاونو الفلاحة، ندعموهم يعني في الماكلة ديالهم، دعمناهم من بعد بالمباشر باش هوما يمشيو يشريو هاذيك الإمكانيات ديالهم، والحمد لله أنه احنا عيدنا، باش دير 7 سنين وتعيد بهاذ الطريقة راه (déjà) يعني هاذي نتيجة اللي هي إيجابية.

أغتنم هذه الفرصة، السيدات والسادة المستشارين والسيد الرئيس، باش نشكركم يعني يمكن 15 تكلمنا عليها السيد المستشار.. لقاء المحترم، ويمكن كاينة واحد ثلاثة ديال (mi-mandat) اللي كنا جينا عندكم باش ناقشنا، وكاين 3 ديال (le bilan)، باش ناقشنا كلها كانت يعني بكل صراحة، نقاش، حوار جدي مسؤول، تنحس بأنه كاين المهنية الكبيرة، هنا موجودة فهاذ القاعة، وكان تجاوب كبير.

تنشكركم لأنكم سهلتو ليا المأمورية وتعاونا جميعا، باش نوصلو هاذ المسار، واخا الإخوان يتقلقو على (la croissance) اللي كاينة، ما عندي ما ندير لكم، الغالب الله، هاذ الشي اللي كاين.. الحمد لله كاينة، الحمد لله نفرحو بها، وإيلا انتوما تقلقتو راه ما عندي ما ندير، الغالب الله، ولكن أنه كان نقاش، كان حوار، كان عمل.

كنشكركم وكنهنيكم على الكفاءات ديالكم.

شكرا لكم.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة.

وشكرا لمساهمتكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

[6] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée.